دور الجامعات في تنمية المواطنة العالمية لدى الطلاب

إعداد

محمد خليل إسماعيل جاد

باحث ماجستير بكلية التربية بالغردقة- قسم أصول التربية

إشراف

١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م

دور الجامعات في تنمية المواطنة العالمية لدى الطلاب

المستخلص:

تهدف ورقة العمل التالية إلى التعرف على دور الجامعات في تنمية المواطنة العالمية للطلاب، واستخدمت المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدبيات التربوية ذات الصلة، وتطرق من خلاله إلى مجموعة من الموضوعات تمثلت في: أهمية موضوع المواطنة العالمية الذي يعد من من أكثر الموضوعات التي نالت اهتماما واسعا من الباحثين والمهتمين بالقضايا التربوية في الآونة الأخيرة، وأهداف المواطنة العالمية، وأن مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين تطورا ملحوظا أخذ به نحو العالمية في ظل التغيرات المعاصرة، كما أن مفهوم المواطنة العالمية تجاوز كل الانقسامات للعيش في مجتمع واحد مع الحفاظ على الهوية الثقافية واحترامها، أي الانتماء والولاء للوطن الأكبر (العالم) وما يترتب على الفرد من واجبات تجاه العالم، والوصول معاً إلى العدالة وصنع القرار والديمقراطية وتحقيق الأمن الغذائي والحكم الرشيد وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين والقانون الإنساني والسلام، واحترام التعددية والاختلاف وشيوع قيم التسامح والعدالة والمساواة وقبول الأخر، وتحقيق المنفعة العامة والمسئوليات والحقوق وسيادة القانون والقواعد والشفافية والرفاهية الفردية والجماعية ثم تطرقت إلى أنواع المواطنة العالمية، وإشكاليات وتحديات المواطنة العالمية وسبل التغلب عليها، ثم تطرقت إلى التعرف على الدور المأمول للجامعة في تنمية المواطنة العالمية للطلاب، وشملت المجالات: القيادة والغدارة التعليمية، والهيئة التدريسية، والمناهج والمقررات الدراسية، والأنشطة الطلابية، وذلك لتفعيل دور الجامعة في تطوير المواطنة العالمية لدى الطلاب.

الكلمات المفتاحة: الجامعة دور– الواطنة العالمية– الطلاب

The role of universities in developing students' global citizenship

Abstract:

The following work paper aimed to identify the role of universities in the development of global citizenship for students, and used the descriptive approach by analyzing the relevant educational literature, and through it touched on a group of topics represented in: The importance of the topic of global citizenship, which is one of the most topics that received wide attention Of researchers and those interested in educational issues in recent times, and the goals of global citizenship, and that the concept of citizenship in the twenty-first century is a remarkable development that has been taken towards universality in light of contemporary changes, and the concept of global citizenship has transcended all divisions to live in one society while preserving and respecting cultural identity, That is, belonging and loyalty to the greater homeland (the world) and the duties entailed by the individual towards the world, and together access to justice, decision-making, democracy, achieving food security and good governance, freedom of expression, gender equality, humanitarian law and peace, respect for pluralism and difference, and the spread of the values of tolerance, justice, equality and acceptance of others, and achieving Public benefit, responsibilities, rights, rule of law, rules, transparency, individual and collective well-being . It touched on the types of global citizenship, the problems and challenges of global citizenship and ways to overcome them, then touched on identifying the hoped-for role of the university in the development of global citizenship for students, and it included the fields: leadership and educational management, the teaching staff, curricula and curricula, and student activities, in order to activate the role of the university In developing students' global citizenship.

Key words: the university, the role of the global nationality, the students

مقدمة:

يشهد العالم اليوم كثيرا من المتغيرات والتحولات العالمية الشاملة لجميع جوانب حياة الإنسان، والتي كان لها تأثير على التعليم وبخاصة على الطلاب، بما يستدعي التعرف على الآثار التي تحدثها هذه المتغيرات في تكوين قيمهم، لاسيما وأن هذه المتغيرات تستلزم سرعة التحرك في التعامل معها، وإدخال تعديلات تربوية جوهرية في تكوين قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة، حيث تسعي الأمم إلي إيجاد مستقبل زاهر لأجيالها، من خلال قيامها بدور فاعل في إعداد جيل واع يتحمل مسؤولياته وواجباته تجاه نفسه، وتجاه منظومة العلاقات الاجتماعية التي تحيط به، والمواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن، ضمن أطر نظامية ومن خلال الالتقاء علي أرضية المصلحة الوطنية العامة.

وفي ظل ما شهده العالم من تغيرات في ضوء العولمة من تقدم تكنولوجي وتغير في متطلبات سوق العمل والتكامل الثقافي، حيث أصبح العالم قرية صغيرة وأصبحت النظم السياسية والاقتصادية والتربوية في دول العالم مرتبطة ببعضها مع بعض، لذلك زاد اهتمام المجتمعات الحديثة بالمواطنة العالمية باعتبارها مطلب أساسي للقرن الحادي والعشرين، إذ أن معظم المشكلات التي تحدث في أي مكان لا يقف تأثيرها على فئة محددة من البشر، بل تمتد إلى دول العالم، ومن هنا تعد عالمية المشكلات والقضايا ركيزة أساسية للاهتمام بالمواطنة العالمية، ويتضح من الضروري تزويد المتعلمين بالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات التي تساعدهم على التكيف مع هذه المتغيرات ومواجهة تحدياتها بحكم انتمائهم للمجتمع العالمي (إيمان سالم بارعيده، ومها سعيد الحربي ، ٢٠١٩، ١٠٤).

وبوجه عام، يمثل موضوع المواطنة من أكثر الموضوعات التي نالت اهتماما واسعا من الباحثين والمهتمين بالقضايا التربوية في الآونة الأخيرة في مختلف دول العالم،

نظرا لأهميتها وارتباطها بكل جوانب حياة الفرد، والمجتمع علي حد سواء، في ظل المتغيرات الكثيرة التي تعصف في حياتنا المعاصرة، فالمواطنة هي التعبير الاجتماعي الحقيقي لعملية انتماء الفرد المواطن، وتأهيله لخدمة الوسط الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، من أكثر المفاهيم حاجة للدراسة والتمعن والفهم (زينب الزيود، ٢٠١١، ٣). لاسيما والعالم يعيش عصر العولمة والمعرفة والتكنولوجيا الفائقة.

وقد شهد مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين تطورا ملحوظا أخذ به نحو العالمية في ظل التغيرات المعاصرة، وتحددت في ضوء ذلك مواصفات المواطنة العالمية. فقد تخطى مفهوم المواطنة تلك المواطنة التقليدية داخل حدود الدولة القومية إلى المواطنة العالمية التي تخطت الحدود السياسية والجغرافية والاقتصادية، فمن الجدير بالذكر أن المشكلات والتحديات المختلفة في العصر الحالي في ظل عولمة العالم أصبح من الصعب على أي بلد مواجهتها أو حلها بمفرده، خصوصاً أن العالم كله أصبح يتعرض ويواجه مشكلات متقاربة ومتشابهة بشكل كبير، ومن ثم تعد المواطنة العالمية الشعور بالانتماء للمجتمع الأوسع والإنسانية المشتركة، ويكون ذلك في إطار الترابط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والترابط بين المستوى المحلي والوطني والعالمي، فهذه المواطنة تشير إلى حقوق وواجبات الأفراد باعتبارهم أعضاء في الكيان العالمي، فهوية الفرد تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، وأن الحقوق والواجبات تستمد من العضوية في فئة أوسع (الإنسانية) (نهلة سيد أبو عليوة، ٢٠١٧، ١٠٨- ١١٠).

وقد جاءت فكرة المواطنة العالمية كرد فعل لمعاناة البشر من الحروب، والمشكلات الاقتصادية والسياسية والصحية والطبيعية، ومن ثم تمتد مسئولياتها خارج الحدود الوطنية، لمواجهة المشكلات والقضايا العالمية التي تعترض التقدم الإنساني، فهي تؤيد فكرة إعداد الفرد وتفاعله مع أقرانه في عالم يسوده تعدد الثقافات والتغيير المتسارع، والمساهمة الفعالة للبشرية في قيادة العالم نحو التقدم والتطور العلمي من منظور عالمي مبني على أساس تحقيق العدل والمساواة والحرية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، فهي تعني شعور الإنسان بأن العالم الذي يعيش فيه واحد، وبأهمية مجريات الأحداث للجميع،

ووجود نظام إنساني يحكم العالم رغم الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية والتنوع الثقافي بسبب حاجة العالم الماسة لوجود قوانين مسيرة له وقوى مسيطرة ذات التأثير في تقدمه وتطوره، ويتضمن توضيح قضايا إنسانية وسياسية مصيرية كالأمن والنظام والرفاهية والعدالة، ولعل هذا يشير إلى الحاجة الماسة إلى الفهم المشترك والإحساس الجماعي بين شعوب العالم بكل ما يواجهونه من تحديات سواء بالحاضر أو المستقبل (زيد سليمان العدوان، وفضية محمود مصطفى، ٢٠١٥، ١٢٧– ١٢٨).

وتشير المواطنة العالمية إلى حالة من الانتماء للمجتمع الواسع والإنسانية بوجه عام، وتؤكد على الترابط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي محلياً وقومياً ودولياً، وتهدف إلى إعداد الفرد ليكون مستقلاً، مبدعاً، خلاقاً، ممتلكاً للقدرة على التفكير النقدي، والثقة في الأخرين، ويشعر بالأمان فيما يتعلق بمعتقداته الخاصة وقيمه، ملتزماً بالمشاركة الفعالة في المجتمع، وحريصاً على إيجاد حلول للمشكلات المحلية والعالمية (UNESCO, 2015, 14; UNESCO, 2013, 3).

إن مفهوم المواطنة العالمية تجاوز كل الانقسامات للعيش في مجتمع واحد مع الحفاظ على الهوية الثقافية واحترامها، أي الانتماء والولاء للوطن الأكبر (العالم) وما يترتب على الفرد من واجبات تجاه العالم، والوصول معاً إلى العدالة وصنع القرار والديمقراطية وتحقيق الأمن الغذائي والحكم الرشيد وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين والقانون الإنساني والسلام، واحترام التعددية والاختلاف وشيوع قيم التسامح والعدالة والمساواة وقبول الأخر، وتحقيق المنفعة العامة والمسئوليات والحقوق وسيادة القانون والقواعد والشفافية والرفاهية الفردية والجماعية (بوريان عليان، ٢٠١٤، ١٠٩). فصفة عالمي تشير إلى العضوية في مجتمع يتكون من جميع الأشخاص في العالم، ومصطلح المواطنة في المفهوم المحلي والعالمي على حد سواء يقصد به الحقوق والمسئوليات، أي أن هذا المفهوم يصل إلى فكرة حمل الجنسية العالمية وممارسة المسئوليات على الصعيدين المحلي والعالمي (Osiadacz, 2018, 9).

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، يلاحظ نمو مفهوم المواطنة العالمية وانتشاره نتيجة التحولات التي طرأت على هيكل النظام السياسي العالمي، والكوكبية، وتغير دور الدولة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي وفرت فرص الانتماء إلى كيانات وجماعات أكبر، وسيطرة بعض المفاهيم مثل مفهوم المجتمع العالمي والمجتمع المدني، والمشاركة السياسية مما يجعل البحث في المواطنة العالمية أمراً مهماً (مصطفى عبد الحميد عناني، ٢٠٠٨، ٦١).

وبناء على ما سبق، أوصت العديد من الدراسات بضرورة الاهتمام بتنمية المواطنة العالمية، فقد أوصت دراسة عبد الحميد صبري جاب الله (٢٠٠٥) بأهمية التدرج في تنمية المواطنة من الأسرة إلى القرية والمجتمع الذي يمثل المحيط المباشر للطالب، ثم الوطن، ثم العالم العربي والإسلامي، وصولاً إلى العالم أجمع، كما أوصت دراسة فريحة نمر (٢٠٠٧)، ودراسة سيف ناصر المعمري (٢٠١٠) بضرورة الاهتمام بالبعد العالمي للمواطنة إلى جانب بعدها المحلي، وأوصى حسن شحاته (٢٠٠٨) بأن المواطنة في القرن الحادي والعشرين يجب أن تتضمن مواطنة عالمية تغطي أرجاء الكرة الأرضية كافة، كما توصلت دراسة إيناس إبراهيم حويل (٢٠٠٩) إلى وجود تأكيد عالمي على ضرورة أن يتعدى الإعداد للمواطنة الحدود المحلية والقومية إلى العالمية.

ونظراً لأن مفهوم المواطنة العالمية جاء ليشمل التربية على الديمقراطية والتعددية والالتزام الجماعي، وقبول الاختلافات الثقافية ومعالجة المشكلات من منظور عالمي، والتي تهدف إلى خدمة المجتمعات الإنسانية كافة وليس الأفراد فحسب، ولأن المواطنة العالمية هي انعكاس للشعور بالانتماء إلى مجتمع أوسع يتخطى الحدود الوطنية، وهو ذلك الشعور الذي يبرز القاسم المشترك بين البشر ويتغذى من أوجه الترابط بين المستويين القومي والعالمي، فإن تحقيق ذلك يتطلب تغيير وتطوير طريقة التفكير والسلوك المجتمعي لبناء عالم يتسم بالمزيد من العدل والسلام ومقومات البقاء، وضمان هذا يكون من خلال دعم متطلبات التغيير وتقويمه من خلال التعليم (داليا الجيزاوي، ٢٠١٧، ١٥٨). فتنمية المواطنة العالمية تعتمد في المقام الأول على التعليم لإعداد الأفراد للحياة

والعمل في هذا المجتمع، من منطلق أن القضايا الكثيرة التي تؤثر على الكوكب تتطلب جيلاً مبدعاً يعرف كيف يجد الحلول بالاعتماد على التفكير النقدي، ويعترف بأهمية المشاركة في دعمه محلياً وعالمياً (لمياء إبراهيم المسلماني، ٢٠١٩، ٧٣٨).

ومن هنا يبرز دور التربية من أجل المواطنة العالمية كوسيلة أساسية ومفهوم ونموذج يسلط الضوء على الوظائف الأساسية للتربية المرتبطة بتشكيل المواطنة في ضوء علاقتها بالعولمة، والقيم الواجب إكسابها للمواطنين حتى يتمكنوا من المشاركة في أبعاد التنمية المجتمعية المرتبطة بالمستويات المحلية والعالمية، فضلاً عن الإسهام في إعداد الأطفال والشباب للتعامل مع تحديات عالم اليوم والذي أصبح أكثر تشابكاً وترابطاً، فقد أكدت المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨م على "يجب أن تهدف التربية إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن تعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية أو الدينية، وأن تؤيد مجهودات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما اكتسبت اهتماماً متزايداً في خطاب التنمية الدولية، عندما تبنى السكرتير العام للأمم المتحدة المبادرة الأولى للتربية الدولية في عام ٢٠١٢م، وكانت المواطنة العالمية من بين المبادرات الثلاث التي تم تبنيها، ليؤدي التعليم دوره الأساس بالكامل في مساعدة الناس على بناء مجتمعات أكثر عدلاً وسلمية وتسامحاً (لمياء إبراهيم المسلماني، ٢٠١٩، ٧٣٩- ٧٤٠).

وتمثل الجامعة قمة الهرم التعليمي، لأنها تضطلع على مهمة كبيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية لأي مجتمع وهي الطاقات البشرية، من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً، وفعلاً، وانتماء (محمد صبري الحوت، ناهد شاذلي، ٢٠٠٧، ٤٧). وبالتالي يستطيع طالب الجامعة إدراك القيم التي تبني عليها المواطنة.

وتؤدى الجامعة دوراً رئيساً في التنشئة الاجتماعية للشباب، ليكونوا مواطنين صالحين يشاركون بفعالية في تنمية مجتمعهم، وتتمثل في دورها الاجتماعي الذي يدعم

روح المواطنة لدى الشباب بما يحفزه إلى المشاركة الإيجابية من خلال العمل الجاد، والاهتمام والوعي بقضايا المجتمع ومشكلاته، والرقي بهم كمواطنين يعرفون الحق والواجب، ويمارسون سلوكيات تتميز بالإيجابية، ومن ثم المشاركة الفعالة في كل ما يؤدي إلى تنمية وتقدم المجتمع (محمد صبري الحوت، وناهد شاذلي، ٢٠٠٧، ١٥٦).

وثمة اتفاق عام سائد في الأدبيات التربوية – محلياً وعالمياً– على أن التعليم الجامعي في كثير من المجتمعات، يؤدي دوراً كبيراً في تنمية وعي الطلاب بمفهوم المواطنة وما يرتبط بها من حقوق وواجبات، تلك التنمية التي تؤدي إلى تفعيل الدور الإيجابي للطلاب– ومن بعد كمواطنين– في عملية تحديث المجتمع وحمله ليؤدي دوره المفترض في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة (عبد الفتاح جودة السيد، وطلعت حسيني إسماعيل، ٢٠١٠، ٥).

وقد فرضت التوجهات الجديدة على مؤسسات التعليم العالي التزامات نحو دورها في حل المشكلات العالمية الحالية والناشئة والمساهمة في تأمين عالم أكثر سلماً مع البيئة وأقدر على تحقيق العدل في التعايش لكافة الشعوب، الأمر الذي حدا كثيراً من الجامعات إلى تركيز رؤيتها في الدخول في منافسة لاجتذاب وإعداد الأفراد الذين يتحركون عالمياً ويعملون من أجل الصالح العام لجميع بني البشر(عائشة سيف الأحمدي، ٢٠١٢، ٢٠٣).

ومن ثم، فإن قضية بث الوعي بقيم ومبادئ المواطنة العالمية داخل فضاء المؤسسات الجامعية أصبحت قضية تستحق المراهنة عليها، لأن ممارسة القيم العالمية في المجتمع يجب أن تسبقها مشروعات تربوية من شأنها الإسهام في خلق مواطن يعي واجباته تجاه نفسه وتجاه الآخرين، كما يفترض أن تسهم في تكوين فرد متسم بروح نقدية إيجابية يستطيع من خلالها التفاعل مع محيطه المحلي والعالمي، وقادراً على اتخاذ موقفاً من جميع أشكال التعصب، ومؤمناً بأهمية الانفتاح على البعد الدولي وقيمه الكونية (صابر عوض جيدوري، ٢٠١٢، ٧٩). فقد دعا المكتب الدولي للتربية في دورته الرابعة

والأربعين المنعقد في جنيف ١٩٩٤م إلى إصلاح يولي أهمية خاصة لتحسين برامج التعليم الجامعي من أجل تكوين مواطن عالمي متضامن ومسئول ومنفتح على الثقافات الأخرى، ومقدراً لقيمة الحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان(محمد بوبكري، ٢٠٠٣، ١١٠).

كما اتفق المفكرون والمخططون للتعليم والتعليم العالي على ضرورة أن يخدم التعليم العالي المواطنة العالمية كقوة فاعلة في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتمكين الأمة من مواجهة التحديات، وهذا ما تم تأكيده بوضوح من خلال التعليم من أجل حقوق الإنسان والتعليم العالمي للحصول على المواطنة العالمية (Jarrar, 2012, 1922). وكنتيجة للتركيز المتزايد على هذا المفهوم ، أصبحت العمليات والأنشطة التعليمية التي تركز على مفهوم المواطنة العالمية أكثر انتشارًا في المناهج المدرسية والبيئات التعليمية بالجامعات، وأصبح التعليم حول المواطنة العالمية أحد أسرع الحركات أو الاتجاهات نمواً في التعليم بالجامعات، ليغطي موضوعات تستند إلى البيئة والتنمية الاقتصادية والعلاقات بين الثقافات والسلام والاقتصاد والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، ويشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان والسلام والإعلام والحوار بين الثقافات والعلاقات الدولية والعلاقات بين الثقافات والمواطنة العالمية(Temel, 2016, 2). فالجامعة هي مؤسسة معترف بها عالمياً وعلى نطاق واسع في تشكيل المواطنة العالمية، حيث تؤدي دوراً في المجتمع كمكان للترابط ؛ وفتح مواقع التواصل في المجتمع بدلاً من أن تصبح منظمة بيروقراطية، فهي تعزز إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة ، مما يعني مشاركة المزيد والمزيد من الجهات الفاعلة في البناء الاجتماعي للواقع (Boni &Calabuig, 2015, 3).

ولذا يعد التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص هو الفاعل الرئيس في إدخال واستدامة أي نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، وعنصرا أساسيا في تكوين بيئة عالمية، كونه أساس المعرفة والمهارة والقيم، لدعم المجتمعات المعقدة داخل حدودها وعبرها، وهذا هو السبب في أن التعليم العالي، باعتباره الأداة الرئيسية

للعدالة، يهدف إلى المساهمة في التنشئة الاجتماعية للمواطن المستنير والمسؤول والناقد البناء، حيث تعد رعاية المواطن ذي التفكير العالمي مكونًا أساسيًا في منهج التعليم الأساسي لمؤسسات التعليم العالي مرتبطًا غالبًا بتجربة التعلم النقدي المتعلقة بالقضايا التي يواجهها العالم الحديث والتي تؤدي في النهاية إلى تغيير في المنظور (Tsegay, 2016, 185).

يتضح مما سبق، التوجه العالمي نحو تنمية المواطنة العالمية لدى الشباب، وأهمية دور الجامعة في تحقيق ذلك لحل المشكلات والتعامل بإيجابية مع القضايا العالمية في ظل هيمنة العولمة، ولذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور الجامعة في تنمية المواطنة العالمية لدى الطلاب.

أهداف المواطنة العالمية:

حدد عماد عبد اللطيف محمود (٢٠١٩، ٢٧١- ٢٧٢) من خلال عرضه وتحليله لبعض الدراسات أهداف المواطنة العالمية في:

١- المساواة بين المواطنين من خلال تدريب الطلاب على احترام الاختلافات والتنوع الثقافي للناس.

٢- فهم القضايا الجديدة المتعلقة بالبيئة وجعل الأفراد يتحملون المسئولية العالمية تجاهها.

٣- تمكين الأفراد من المشاركة بنشاط في حل المشكلات الدولية مثل النزاعات والحروب والإيدز والفقر العالمي وتخطي الحدود الجغرافية.

٤- تطوير المهارات الحياتية للأفراد من خلال إيجاد المواطن القادر على التعرف على حقوقه الإنسانية، والمشاركة في القضايا المجتمعية.

٥- تكوين الفرد القادر على العمل وفق ثقافات مختلفة ويتجاوز المعوقات والحدود العرقية ويستطيع تفهم وتقبل تاريخ الأمم والشعوب.

٦- مساعدة الأفراد في امتلاك معارف إقليمية وجغرافية وتاريخية عميقة تمكنه من التحليل والنقد والاستنتاج.

٧- تعزيز السلام العالمي، وزيادة احترام القيم مثل الهدالة والمساواة، والبحث عن الحقيقة.

٨- زيادة الوعي بالقضايا والمشكلات العالمية المعاصرة، مثل: التفاهم العالمي، التعاون، السلام، نزع السلاح، والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٩- إكساب الأفراد المهارات والمعارف التي تمكنهم من العمل والاندماج في السوق العالمي، مثل: مهارة اللغة، ومهارة احترام الثقافات الأخرى، ومهارة التفاوض وغيرها.

١٠- تجهيز الأفراد بالقيم والمعارف والمهارات التي تقوم على وغرس احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنوع والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والتي تمكنهم من أن يكونوا مواطنين عالميين مسؤولين (UNESCO, 2015).

١١-إعداد الفرد ليكون مستقلاً، مبدعاً، خلاقاً، ممتلكاً للفرد على التفكير النقدي، والثقة في الآخرين، ويشعر بالأمان فيما يتعلق بمعتقداته الخاصة وقيمه، ملتزماً بالمشاركة الفعالة في المجتمع، وحريصاً على إيجاد حلول للمشكلات المحلية والعالمية (UNESCO, 2013, 3; Learning and Teaching Scotland, 2011, 12).

أنواع المواطنة العالمية:

تغيرت أشكال المواطنة في الوقت الراهن حيث ظهرت أشكال متعددة منها: (سعيد الصديقي، ٢٠٠٦، ١٢٨- ١٢٩):

- المواطنة الثقافية: تضم حق المجموعات الاجتماعية (القائمة على أساس العرق، الجنس، السن) في المشاركة الثقافية الكاملة في مجتمعاتهم.
- مواطنة الأقلية: تشمل حقوق الانضمام إلى مجتمع أخر ومن ثم البقاء داخل هذا المجتمع والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات.
- مواطنة بيئية: تتضمن حقوق وواجبات المواطن تجاه الأرض.
- مواطنة استهلاكية: تعني حق الشعب في التزود بالسلع والخدمات والأخبار الملائمة من كلا القطاعين الخاص والعام.

- مواطنة عالمية/ كوسموبوليتانية (الكون/ العالم) Cosmopolitism: تتعلق بكيف يمكن للشعب أن يطور اتجاهاً نحو باقي المواطنين والمجتمعات والثقافات عبر العالم.

أما بالنسبة للمواطنة العالمية، فقد قسمها Oxley and Morris (2013, 305-306) إلى ثمانية "مفاهيم رئيسة للمواطنة العالمية" ، وتصنف المفاهيم الثمانية في نوعين: أحدهما يسمونه "الكونية السياسية" ، لأن خصائصه الأساسية تقوم على فكرة العالمية "حيث" الكون "(الكون / العالم) هو" مدينة "الفرد "(مكان/ مجتمع المعيشة)"، وآخر يسمى "الدعوة" ، لأن السمة الأساسية لها هي "درجة قوية من الدعوة من منظور معين، وتتمثل في:

- مواطنة عالمية سياسية: التركيز على العلاقات بين الفرد والدولة وغيرها من السياسات، لا سيما في شكل الديمقراطية العالمية.
- مواطنة عالمية أخلاقية: التركيز على الوضع الأخلاقي للأفراد والجماعات لبعضهم البعض ، وغالبًا ما يعرض أفكارًا عن حقوق الإنسان.
- مواطنة عالمية اقتصادية: التركيز على التفاعل بين السلطة، وأشكال رأس المال، والعمالة، والموارد ، والوضع الإنساني ، وغالبًا ما يتم عرضه على أنه تطور دولي.
- مواطنة عالمية ثقافية: التركيز على الرموز التي توحد وتقسّم أفراد المجتمعات ، مع التركيز بشكل خاص على عولمة الفنون والإعلام واللغات والعلوم والتقنيات.
- مواطنة عالمية اجتماعية: التركيز على الترابط بين الأفراد والجماعات ودعوتهم لصوت "الشعب"، وغالبًا ما يشار إليه باسم المجتمع المدني العالمي.
- مواطنة عالمية بيئية التركيز على الدعوة إلى التغييرات في تصرفات البشر فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية ، والتي تسمى بشكل عام خطة التنمية المستدامة.
- مواطنة عالمية روحية: التركيز على الجوانب غير العلمية وغير القابلة للحساب للعلاقات الإنسانية ، والدعوة إلى الالتزام بالبديهيات المتعلقة بالرعاية والمحبة والروابط الروحية والعاطفية.

- مواطنة عالمية حرجة: التركيز على التحديات الناشئة عن عدم المساواة والقمع ، واستخدام نقد المعايير الاجتماعية للدعوة إلى العمل من أجل تحسين حياة السكان المحرومين / دون المستوى، لا سيما من خلال أجندة ما بعد الاستعمار.

وعلى الرغم من تنوع أنواع المواطنة العالمية وجزء من سبب هذه التفسيرات والأنواع المتعددة هو أنها تستند إلى أيديولوجيات مختلفة، إلا أن غالبية الأدبيات نظرت إلى هذه الأنواع من منطلق التوضيح والفهم فقط، وتناولت المواطنة العالمة ككل متكامل لا يتجزأ، فهذه الأنواع هي جوانب أساسية من تكوين المواطن العالمي.

إشكاليات وتحديات المواطنة العالمية وسبل التغلب عليها

من خلال ما سبق، يتضح أنه قد ساهمت العولمة وتداعياتها – المتمثلة في: التحول من مفهوم المواطنة التقليدية إلى المواطنة العالمية، والتحول من الثقافات الفردية إلى حضانة التعدد الثقافي؛ والتحول من أسواق العمل المحلية إلى العالمية والتوجه نحو الكفاءات العالمية، والتقدم التكنولوجي– في التوجه نحو المواطنة العالمية التي تتجلى أهميتها في تطوين مواطن تتجاوز هويته الحدود السياسية والجغرافية وتستمد حقوقه وواجباته ومسئولياته من العضوية في فئة أوسع (الإنسانية)، ويهتم بقضايا العالم ويحل مشكلاته بغض النظر عن قوميته أو عرقه أو جنسه أو دينه، وقادر على تحقيق السلام العالمي وحل النزاعات والصراعات الدولية وتحقيق التنمية المستدامة التي هي آمال كل الشعوب، إلا أنه في الغالب تواجه المواطنة العالمية مجموعة من الإشكاليات والتحديات حول هذا المفهوم الحديث وتطبيقه على أرض الواقع، حيث يرى Davies (2006, 5–25) أن بقاء هذا المفهوم وإشكالياته وغموضه يفقده قيمته التربوية ويصعب توظيفه في التعليم، ومن هذه الإشكاليات والتحديات:

- أشارت نهلة سيد أبو عليوة (٢٠١٧، ١١٠– ١١١) أنه من الناحية النظرية، فالمواطنة بمفهومها داخل الدولة لها إطار قانوني وتتصف بالديمقراطية، وذلك فيما يتصل بالحقوق والواجبات والولاء لدولة ذات سيادة، وهو يتضمن المواطن والوطنية وهما يقعان ضمن حماية الدولة، فالمواطنون هم أفراد لديهم علاقات مميزة مع الدولة

تحددها المكانة الاجتماعية والسلطة، كما أن هناك بعداً سلوكياً لهذا المفهوم ويتمثل في جملة من الممارسات تعكس درجة النضج الثقافي الذي يتمتع به المواطنون وقدرة الدولة على أن توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة، والبعد الوجداني المرتبط بشعور الفرد بالانتماء والولاء للدولة بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بالعمل العام، والرغبة في القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع ولو تطلب تضحية بجانب من مصالحه الخاصة وصولاً إلى الاستعداد للتضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن الدولة ضد ما تتعرض له من تهديدات، كما توفر الدولة الحديثة في ظل السيادة المطلقة لها على حددوها حقوقاً أساسية مدنية وسياسية وجماعية، وفي المقابل بالنظر إلى المواطنة العالمية يصبح الأمر في غاية الصعوبة لعدم توافر إطار قانوني يحدد وضع المواطن العالمي في ظل سيادة دولية معرفة تقدم الامتيازات المختلفة لمواطنيها في العالم المثالي النموذجي الموجود حالياً في ظل سيادة كل دولة، ومناقشة قضية المواطنة العالمية يحتم وجود هيكل سياسي جديد مختلف عن المتعارف عليه داخل حدود الدولة، وإلا كان من الصعوبة بمكان تطبيق المواطنة العالمية على أرض الواقع.

- ناقش العلماء على نطاق واسع قيمة مصطلح المواطنة العالمية ومعناها في العالم الحديث، فجادل المنظرون السياسيون –على سبيل المثال– كثيراً بأن المفهوم لا معنى له؛ ويصرون على أن المواطنة تستند إلى الدولة القومية، ولأن "الشروط العالمية للمواطنة غير موجودة ... فإن المصطلح في أفضل الأحوال مجازي"، بمعنى آخر، عند النظر إلى المواطنة كمجموعة عملية من الحقوق والالتزامات لأفراد مجتمع معين، ويصر المنظرون السياسيون على أنه بدون مؤسسات عالمية يمكنها منح الجنسية، لا يمكن أن يكون هناك شيء مثل المواطنة العالمية (Rathburn & Lexier, 2016, 3).

- أن انتقال مفهوم المواطنة المرتبطة بالهوية الوطنية إلى السياق العالمي يبعث قلقاً على الهوية الوطنية في جميع المجتمعات في ظل التنوع العرقي وتزايد معدلات الهجرة (Johnson, 2008, 2).
- من الواضح أن هناك انفصالًا كبيرًا بين الاعتراف بالأفكار والممارسات الفعلية المتعلقة بالمواطنة العالمية. شملت المواطنة تقليديا العلاقة بين الفرد والدولة ؛ المواطنة العالمية تدعو إلى روابط جديدة وصعبة، حيث أن الحوكمة القومية تركز على: المصالح الوطنية الضيقة، الحفاظ على الهوية الوطنية، التاريخ الوطني، الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأفراد، والوضع القانوني في بلد ما، والعضوية الوطنية، والهياكل الوطنية، أما الحكومة العالمية فتركز على: الترابط العالمي بين البلدان والمناطق، وتعزيز الهوية العالمية، والمنظورات الخارجية، وحقوق الإنسان العالمية (سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية)، والهوية عبر الوطنية، والهيكل الإقليمي والعالمي، ومجمل القول إن القدرة على التحول من وضع المصلحة الذاتية إلى نوع من التضامن العالمي يجب أن تمر عبر عملية سياسية للتوافق والقبول، وتتطلب المواطنة العالمية القضاء الكبير على الظلم وعدم المساواة، وبالتالي فإن قاعدة القوة الكامنة وراء الوضع الراهن ستكون محل تساؤل عميق وبالتالي يعارضها أولئك الذين يستفيدون من المواقف الحالية (Davies & Reid, 2005; Stromquist, 2009).
- مزيد من التوسع في مفهوم المواطنة العالمية ، وجد Cogan (1997) أنه يجب أن يكون متعدد الأبعاد ، وأن يشتمل على الخصائص الثمانية التالية: (١) القدرة على النظر إلى المشكلات والتعامل معها كعضو في مجتمع عالمي ؛ (٢) القدرة على العمل مع الآخرين بطريقة تعاونية وتحمل المسؤولية عن أدوار وواجبات الفرد ؛ (٣) القدرة على فهم وتقبل وتسامح الاختلافات الثقافية ؛ (٤) القدرة على التفكير بطريقة نقدية ونظامية ؛ (٥) الاستعداد لحل النزاع بطريقة غير عنيفة ؛ (٦) الاستعداد لتغيير أسلوب الفرد وعادات الاستهلاك لحماية البيئة ؛ (٧) القدرة على أن تكون

حساساً تجاه حقوق الإنسان والدفاع عنها ؛ و (٨) الاستعداد والقدرة على المشاركة في السياسة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. هذا ترتيب طويل وسيحتاج إلى عدة أجيال للانتقال إلى عقلية جديدة.

- لوحظ أن المواطنة تنبثق من الحياة المجتمعية وهدف مشترك – أنه يجب على الناس احترام حقوق بعضهم البعض وكذلك الوفاء بمسؤولياتهم الخاصة (Tam, 2001)، وأن المواطنة متأصلة في ثقافة سياسية مشتركة وتاريخ مشترك، ولقد تحدت العولمة من نواح كثيرة التعريفات الحالية للمواطنة الوطنية في البلدان شديدة التصنيع، وبالنسبة للعديد من الدول الأوروبية والدول الصناعية الأخرى، مثل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، جذب الوعد بحياة أفضل عددًا كبيرًا من المهاجرين. بالنظر إلى هذا السياق الجديد، يقترح Held (1999) ديمقراطية عالمية، يتمتع فيها الناس "بجنسيات متعددة" ويشاركون في مجموعة من أشكال السياسة ، من المحلية إلى العالمية، تتم من خلال الجمعيات الإقليمية والوطنية والدولية التكميلية. وبالمثل، يؤكد Young (2000) أن الاعتراف بفرق المجموعة شرط أساسي للحقوق الديمقراطية الشاملة، وستصبح حركة المهنيين من وإلى الدول الأعضاء أسهل، وسيسهل ذلك ظهور الأشخاص الذين يعيشون ويعملون ويدفعون ضرائب في دول أخرى غير بلادهم على أساس مؤقت والذين قد يقررون لاحقًا الإقامة في البلد الذي يعملون فيه ومن ثم يطلبون الحصول على الجنسية الكاملة، وهذه المجموعة من المهاجرين لن تتجاهل بالضرورة هويتهم السابقة؛ لذلك من الممكن أن يطوروا جنسية مزدوجة بحكم الواقع، وبالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون القدوم من الناحية القانونية، فقد تم استخدام وسائل غير قانونية وسيستمر استخدامها، وتعتمد العديد من الدول الصناعية على عدد كبير من الأجانب غير الشرعيين في الوظائف الوضيعة ذات الأجور المنخفضة، وهناك تباين كبير في معاملة المهاجرين واللاجئين عبر الدول، عادة ، يعيش الأجانب غير الشرعيين وجودات مهمشة ولا يتم دمجهم في المجتمع الذي يقيمون فيه الآن، وفي حالة المجموعة الثانية من المهاجرين الذين لا يحملون وثائق ،

ويقدر عددهم رسميًا بين ١١ و ١٢ مليون شخص في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ (ولكن على الأرجح أن يكون ٢٠ مليونًا ، يتم تقليل حقوق الجنسية الوطنية إلى عدد قليل من الامتيازات المدنية (Carter, 2001)، ووفقًا لـ Bauder (2008) تعمل المواطنة اليوم في العديد من الدول المتقدمة كآلية للتمييز بين المهاجرين وغير المهاجرين، مما يجعل العمال المهاجرين عرضة لظروف العمل الاستغلالية وتعيينهم في الاقتصاد غير الرسمي. في حين أن الجنسية الرسمية (فئة قانونية) مفتوحة للمهاجرين، يتم بناء الجنسية غير الرسمية (ممارسات الهوية والانتماء) كآليات استبعاد تستند إلى مفاهيم الأصل القومي، والطلاقة اللغوية (بلغة البلد المتلقي)، و " هذه الآليات الدقيقة لـ "الآخر" تخلق عدم مساواة اجتماعية واقتصادية، وبالتالي تعزز الفروق الداخلية التي تولد التسلسلات الهرمية بين الأفراد وتجعل من الصعب حتى مفهوم المواطنة الوطنية.

- المواطنة تنطوي على العدالة التوزيعية، ولتحقيق ذلك، يجب أن يبدي الناس اهتمامًا تجاه بعضهم البعض، ولقد لوحظ أنه مع العولمة، لدينا "مجتمع ما بعد المساواة"، والذي تم وصفه بأنه مجتمع يتسامح مع التهميش الاجتماعي، والطرد، والإقصاء (Arnot, 2006)، ويؤكد عدد من علماء الاجتماع أن المجتمع المعاصر يجلب التفرد، وهي عملية توصف بالحرية المتزايدة للأفراد من دورات الحياة المحددة مسبقًا وحياتهم، والقدرة على إنشاء سيرهم الذاتية من خلال التحكم في "أموالهم الخاصة، ووقتهم، ومساحتهم، وجسمهم" (Arnot, 2006)، ويربط توقعين متعارضين بإضفاء الطابع الشخصي، فأصبح الناس مهتمين في الغالب بأنفسهم، حيث يرى الأفراد أنفسهم "مستهلكين" بدلاً من "مواطنين"، وأنهم يعرّفون الحوكمة على أنها كفاءة السوق، حيث تكون مساحات الوكالة والتفاوض والتجنب والمعارضة والمقاومة محدودة، والتنبؤ هو أن الأفراد يضعون أنفسهم خارج السياسة التقليدية وبالتالي يكتسبون حرية أكبر في التفكير والسعي للتحالف مع الآخرين، كما يتضح من

الحالات المتنامية حركات اجتماعية جديدة، وما زال من المبكر تحديد التوقع الذي سيسود(Stromquist. 2009) .

- يرى Shultz (2007) بأن مفهوم العولمة في حد ذاته هو مجموعة من الخطابات – طرق متعددة للمعرفة – تستخدم لتحقيق غايات مريحة. وفي الوقت الحاضر، هناك إحياء قوي للاستثنائية الأمريكية، ولقد فقدت التعددية قوتها وتم إضعاف أدواتها السياسية– الدبلوماسية، مثل هذا الموقف لا يشجع ظهور المواطنة العالمية التي تفترض وجود مساواة معينة بين البشر، لا تتجسد فقط في المعاملة القانونية التي تتلقاها الدول ولكن أيضًا في الاحترام الذي يكسبونه من بلدان أخرى، وتم تفعيل وجهة نظر إدارة بوش تجاه الآخر من خلال تصنيف سلبي للدول: يعتبر الكثيرون "دول فاشلة" أو "دول مارقة" أو "ديمقراطيات هشة"؛ بعضها "ديمقراطيات موحدة" وحتى "دول ديمقراطية" أقل، ويذكر هذا التصنيف بتصنيف البلدان في ظل الاستعمار، الذي قسمها وفقًا لمستوى تقدم حضارتهم، واستنادًا إلى المعايير الغربية يبرز هذا التمييز بين البلدان ومصالحها الذاتية أيضًا حقيقة أن الهوية الوطنية والمواطنة الوطنية قد تتصدى لاتجاه المواطنة العالمية.
- المصالح الفردية الضيقة، حيث تسود القدرة التنافسية الاقتصادية عادة على الاعتبارات الأخلاقية، تنشئ توترات قوية بين رأسمالية السوق والديمقراطية، حيث أن الأول يخلق تباينات في الثروة والوضع والهيبة والاتصال والوصول إلى المعلومات، ومع الرأسمالية المعولمة، نشهد تركيزًا للتقدم التكنولوجي في اقتصادات الدول المتقدمة في الشمال، وبالنظر إلى توزيع الموارد النقدية والبشرية، لا يمكن إلا لعدد قليل من البلدان النامية تأمين تقدم كبير في التصنيع(Sampaio, 2004).
- تدعم النظرية النيوليبرالية السائدة للاقتصاد العالمي السوق الحرة وتحطيم الحواجز الوطنية، لكنها تبرر نظامًا ينتج عنه أقصى درجات الثروة والفقر، وفي هذا السياق، فإن العضوية العالمية التي تنطوي عليها المواطنة العالمية في خطر، وتؤدي التفاوتات الناجمة عن الفقر والجنس والفرق الطبقية الاجتماعية إلى استبعاد أعداد

كبيرة من الأفراد ، وهو واقع يتعارض مع مفهوم "المواطنة العالمية" ، لأن سمات اللامساواة المتعددة تحد من ممارسة الأفراد والجماعات السلطة، ولكي تتحقق الحقوق، تتطلب الحقوق إعادة التوزيع المباشر للموارد الاقتصادية النادرة بطبيعتها واستخدام الموارد على نطاق واسع لتنظيم خدمات مثل الطب أو التعليم، فإن الاعتراف بحقوق الإنسان وحده لا يكفي لحل المشكلات العملية للفقراء؛ المطلوب أيضًا هو ظهور قدرات بشرية ، أو مؤشرات ملموسة لنوعية الحياة، والفشل في القضاء على الفقر لن يسمح بجنسية كاملة؛ ربما يمكن تقاسم بعض الحقوق المدنية والسياسية، ولكن ليس الحقوق الاجتماعية الأساسية اللازمة لحياة كريمة، وبالتالي، قد لا تظهر المواطنة العالمية إذا استمر الفقر في أشكاله ومستوياته الحالية (Ong, 2006; Nussbaum, 2006).

- يحمل المفهوم في ظاهره قيماً إنسانية لا خلاف عليها، ولكن قد تكون هادمة لقيم أخرى تتعلق بالهوية والخصوصية الوطنية خاصة لدى الشباب فهم أكثر انبهاراً بالعالم الغربي وأكثر دافعية للانفتاح الثقافي المصاحب للعولمة، وهنا تكون الإشكالية ليست في الغزو الثقافي وإنما في قبول هذا الغزو، كما أن إضفاء العالمية إلى مفهوم المواطنة قد يخرجها عن سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي والزماني والمكاني، وتجاهل الخصائص الثقافية والاجتماعية والتاريخية للمجتمعات، ويخرج المفهوم من علاقة الفرد بوطنه وانتمائه إليه والالتزام فيه بواجباته إلى عالم بلا حدود ولا هوية محددة، كما أن عدم وفاء المفهوم للمعاني التي يحملها، خاصة مع افتقاد المعايير والضمانات التي تدعم المساواة في الحقوق والعوائد الاجتماعية، وعدم وجود معايير وضوابط يتم بموجبها إعطاء تعريف موحد للمساواة والعدالة لجميع الأجناس والطوائف، مما يقلل من تباين مستوى تطبيقه (إيمان جمعة عبد الوهاب، ٢٠١٨، ١٣٣– ٣٥).
- يعد التنوع الثقافي من أهم القضايا التي تتصدى لها المواطنة حيث تقدم إطاراً قانونياً واجتماعياً يحدد للمواطنين كيفية التعايش السلمي الإيجابي مع المواطنين المختلفين،

ولكن في حال تواجد التعددية الثقافية والمجتمعية والدينية والمذهبية في الوطن الواحد، ولا تستطيع الدولة تغليب الانتماء الوطني في وجود أفرادها الاجتماعي والثقافي بل ساهمت في تعزيز التناقض فيما بينهم انخفضت المواطنة (نهلة سيد أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٥- ١١٧).

- عدم الوضوح حول معنى مصطلح "المواطنة العالمية" ، لا سيما إذا كان لها أساس في الأخلاقيات التي يرغب الفرد في متابعتها ، أو في نظام حكم مؤسسي تحصل من خلاله على الجنسية العالمية ؛ والاستياء ، بين قطاعات من الجمهور ، ضد أي شيء له علاقة بالعولمة ، ولا سيما بين أولئك الذين لا يستطيعون اقتصاديًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا الاتصال دوليًا ، أو الذين يرون أن هذه الروابط في مجتمعهم المحلي أو الوطني لها علاقة سلبية التأثير (بما في ذلك محاولة للسيطرة "الأجنبية" أو الغربية)؛ والخوف من أن يؤدي التركيز على "المواطنة العالمية" غير الموجودة قانونًا إلى خطر تقويض أو إضعاف تنفيذ حقوق الإنسان و / أو الهوية الوطنية ، وكلاهما يتطلب تشغيل الدول القومية (Gaventa & Tandon 2010: 8-15; Dower, 2002: 30-40; Cuperus 2009 and 2010; Fricke,Gathercole & Skinner, 2015).
- يواجه المفهوم تحديات أخرى مثل: تحدي العولمة وسيادة الدولة مما يؤدي إلى نشوء الصراع بين مواطنة عالمية وحقوق تبدو شكلية لا تلزم المؤسسات الدولية بأية معايير، وبين الحقوق الملموسة التي تتجسد في قوانين ودساتير دولة؛ وإشكالية الهوية وفرض أوليات الانتماء، وبالتالي من الممكن أن يتنازل الفرد عن جنسيته وهويته المحلية بسهولة مع تقديم المغريات؛ وتحدي التنوع الثقافي ومقتضياته، فإغفال العلاقة بين مستجدات الراهن البشري وذاكرة الحضارة الإنسانية تؤدي إلى مزالق، في زمن تجاوز نظرية التمحور الثقافي لتكون ثقافة بعينها هي منبع القيم الإنسانية وتصغي لها الثقافات الأخرى؛ إشكالية التوفيق بين العام والخاص تمثل تحديا في الانتقال من الخاص إلى العام ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً مع تقوية روابط الفرد بوطنه وعدم إضعافها؛ إشكالية الأبعاد الحقوقية والقانونية المشكلة للمفهوم، ما يمثل صعوبة بالغة

خاصة مع احتياجه لقالب سياسي عالمي موحد وقوانين موحدة، وهذا قد يتنافى مع طبيعة الحياة البشرية وحقيقة الفكر السياسي القائم على التنوع والاختلاف؛ إشكالية تجاوز التنظير إلى ضمان المساواة في الإجراء والممارسة الحقوقية؛ تحدي الفهم المشترك للقيم الإنسانية العالمية؛ إشكالية التوازن بين المحلي والعالمي في التربية على المواطنة؛ إشكالية فرض الهيمنة من الدول الكبرى مما يحول المواطنة العالمية بصورة لا تمثل المصالح الإنسانية العالمية وإنما محلية الدول الكبرى التي تملي مبادئ العالمية، ووجود اختراقات ممارسة من قوى السوق والمؤسسات العالمية والشركات متعددة الجنسيات (إيمان جمعة عبد الوهاب، ٢٠١٨، ١٤٥– ١٥٧).

- من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن البلدان النامية تكافح سياسياً واقتصادياً و/أو اجتماعيًا، وهذا هو السبب في أن مواطني هذه البلدان يركزون على هذا البقاء والتقدم. لمفهوم مثل المواطنة العالمية، حيث يتم التأكيد على المسؤولية تجاه العالم، يمكن أن يكون هناك نقص في القبول الصادق لهذه المسؤولية في ضوء الصراع داخل البلد. قد يفشل الناس في رؤية دورهم ويشعرون أنهم يفتقرون إلى القدرة أو الفرصة للمساهمة؛ قد ينظرون إلى الإطار الأيديولوجي كأداة لمساعدتهم على تصوير بلادهم في ضوء مفيد أو لاكتساب المعلومات والأفكار التي تساعدهم على التقدم. هذا يتحدى الافتراضات العالمية ويدعو إلى إعادة تعريف الأيديولوجية في السياقات المحلية (Pasha, 2015, 48).
- أصبح من الصعب على المواطن العالمي أن يظل مخلصًا للحكومة كوحدة تابعة للدولة من جهة ويظهر ولاءً لنمطه الاجتماعي – السياسي والاقتصادي لحياة ناجحة من ناحية أخرى، إنها تلزم الفرد بمواجهة تحديات مختلفة وكذلك فرص العيش كمواطن نشط، والتحديات التي يواجهها هي الصراع الطبقي، الشوفينية الأيديولوجية، زيادة انعدام الأمن / الإرهاب، قيود التأشيرات، تدهور البيئة، والعولمة، والمواطن العالمي لديه فرص بينما يعيش في دولة وهي: التجارة، الاتصالات السريعة، الهوية،

التمثيل في الهيئات التشريعية، الحق في العمل، الحق في التعليم، الحق في الصحة وحرية التعبير، حرية التعبير والتجمع (Ahmad, 2013, 42).

وفي ضوء الإشكاليات والتحديات السابقة، تطرق بعض الباحثين لحل هذه الإشكاليات ومواجهة التحديات لتوطين مفهوم المواطنة العالمية، لكثرة ايجابياته في حل المشكلات العالمية، ومنها:

- جادل باحثون آخرون بأن المفهوم يمتد إلى ما وراء هذه الحدود المحدودة وأنهم بدلاً من ذلك يأخذون الأفراد، وليس الدول، كمحور تركيزهم الأساسي، فالمواطنة العالمية هي "موقف ذهني" أكثر من العضوية أو الوضع الرسمي في مجتمع معين، ويستند هذا إلى "الاعتقاد بأن للوكلاء مسؤوليات عالمية للمساعدة في جعل عالم أفضل وأنهم جزء من شبكات واسعة النطاق من الاهتمام، ويقوم العديد من هؤلاء العلماء بتأسيس مفهومهم للمواطنة العالمية في فكرة العالمية، التي تنظر إلى جميع الأفراد كمواطنين في العالم ممن لديهم التزام أخلاقي بالعمل تجاه إحداث تغيير إيجابي قائم على مبادئ العدالة وإنسانية عالمية مشتركة، ولا يتمتع الأفراد فقط بحقوق والتزامات المواطنة الممنوحة من قِبل دولة قومية معينة، بل لهم أيضًا حقوق إنسانية عالمية والتزام أخلاقي لجميع البشر الآخرين، علاوة على ذلك، فإن جميع الأفراد جزء من مجتمع عالمي ويجب عليهم العمل مع الآخرين لجعل العالم مكانًا أفضل، ومن ثم، فإن مصطلح المواطنة العالمية مثير للجدل ولا يزال هناك عدد من التوترات فيما يتعلق باستخدام هذا المفهوم(Rathburn & Lexier, 2016, 4).
- النجاح في عالم اليوم يتوقف على القدرة على التكيف مع التنوع الاجتماعي والثقافي، وساهمت العولمة في زيادة التواصل بين المجتمعات، وزاد معها الذكاء الثقافي الذي يشير إلى القدرة على العمل بفعالية مع مجموعات متنوعة من السياقات الثقافية المختلفة (القوميات، الأجيال، العرق)، مما يساعد في التغلب على المشكلات القائمة المرتبطة بالعنصرية والحساسية الثقافية، ولابد أن تكون الديمقراطية هي أساس الحكم

لتحقيق ذلك في ظل العصر الذي يموج بكثير من الحركات الاحتجاجية لتعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية (نهلة سيد أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٥– ١١٧).

- توطين المواطنة العالمية التي تجمع المواطن بالعالم في كافة الجوانب السياسية الثقافية والبيئة والأخلاقية، فهي تمثل القدرة على التعايش في مجتمع ديمقراطي تعددي ومنفتح على العالم، والمشاركة في بناء مجتمع عالمي عادل ومنصف يوفق بين احترام الخصوصيات وتقاسم القيم المشتركة (نسرين عبد الحفيظ العفيشات، ومحمد سليم الزبون، ٢٠١٩، ٣٠٧، ٣٠٩).
- اعتبار مفهوم المواطنة العالمية مفهوم استكمالي ليس إلا امتداداً للمواطنة القومية المحلية لا بديلاً أو تعويضاً عنها، وذلك من بشروط منها: يجب أن يتضمن الشروط السياسية العالمية وتفعيل جميع النوايا الحسنة، وبالتالي يصبح المعيار التوجيهي لنهج المواطنة العالمية هو عالم السياسة الداخلية أولاً، والتركيز على بعض القواعد العامة كالديمقراطية ومبدأ حقوق الإنسان والمفاهيم العالمية للعدالة؛ أن تقوم التربية بتفكيك المفهوم ومعالجته بكافة أبعاده، وأن تركز التربية على إحداث التوازن بين هذا المفهوم والمواطنة القومية؛ وأن تقوم التربية على المواطنة ببناء وعي عالمي يسعى لتقريب وجهات النظر من خلال (وعي المنظور العالمي، وعي بحالة كوكب الأرض، وعي عابر للثقافات، الوعي والمعرفة بالديناميات العالمية، والوعي بالخيارات البشرية المتاحة)، وأن توفر هذه المنظورات رؤية قياسية معيارية قوية للمواطنة العالمية؛ وتركيز الفاعلين التربويين على إزالة الغموض في المفهوم قبل تحديد السمات الرئيسة لمجموعة متنوعة من الغايات والبرامج التعليمية؛ والاطمئنان إلى التضمين القيمي لمفهوم المواطنة العالمية؛ وإدراك المراحل التي يمر بها تكوين المفهوم في التجربة الإنسانية عامة، وعليه يجب الوعي بالعمليات البنائية التاريخية والتطورية للمفهوم والاسترشاد بها في التجارب التربوية الجديدة التي تستهدف عملية التوطين (إيمان جمعة عبد الوهاب، ٢٠١٨، ١٥٧– ١٦١).

- يجب على المواطن أن يعدل نفسه وفقًا للقواعد واللوائح التي يعيش فيها، والعصر الحديث هو عصر التواصل، وأصبح العالم قرية عالمية وسافر مواطن من بلد من مكان إلى آخر للأعمال التجارية والتعليم والترفيه وغيرها من الأعمال، ويجب أن يكون مخلصًا للقوانين المحلية للمكان الذي يزوره، وعلى الرغم من أنه يمثل تحديًا كبيرًا للمواطن العالمي، إلا أنه يتمتع أيضًا بفرصة التفاعل مع الثقافات الأخرى، هذا التبادل الثقافي هو رصيد حقيقي لمواطن عالمي(Ahmad, 2013, 42).
- هناك حاجة إلى بناء الأساس الذي تقوم عليه المواطنة العالمية من خلال الرجوع إلى أساسيات ما يعنيه أن تكون مواطناً والمسؤوليات التي تأتي مع كونها واحدة، بالإضافة إلى تشجيع الوكالة والمشاركة الفعالة. المواطنة العالمية لها جذور قوية في مفهوم المواطن، هذا يعني أنه في المناطق التي يكون فيها فهم ضعيف لمفهوم المواطنة ، قد يكون من الصعب المضي قدمًا في فهم فلسفة المواطنة العالمية واستيعابها بطرق ذات معنى (Pasha, 2015, 48).
- وجود مقاربة المواطنة العالمية التي تنشر أفكارًا مفكّرة مستقلة وناقدة مطلعة ومسؤولة وأخلاقية في العم، سيمكن ذلك الأفراد من "تحليل موقفهم/ سياقهم والمشاركة في تغيير الهياكل والافتراضات والهويات والمواقف وعلاقات القوة في سياقاتهم، الذي يدعو إلى إنشاء "مواطنين عالميي الاتجاه" ممن يتم تعليمهم لتعلم كيفية تقدير قواسمنا المشتركة وأيضًا اختلافاتنا العميقة؛ بالنسبة لكليهما، فإن الوطنية والجذور في مجتمعاتنا متوازنة بشكل جيد مع الدولية والانفتاح على الآخرين، وذلك لإفساح المجال لفضائل تبدو متضاربة ومتكاملة (Pasha, 2015, 49).
- من الضروري لواضعي السياسات أن يفهموا أن المواطنة الوطنية وحدها لا يمكنها أن تستجيب للترابط العالمي الذي يزداد مع الوقت ، ومع ذلك يجب عليهم أن يدركوا أن الهوية العالمية والهوية الوطنية لا يجب أن تتناقض. لذلك ، فإن إعادة تقييم واضعي السياسات للتعليم المحلي لتناسب الحقائق والمتطلبات المعاصرة تعتبر ضرورية .(Pasha, 2015, 49)

- من الضروري أن يتم تصميم برامج المواطنة العالمية وإعادة تقييمها مع مراعاة السياقات والقصص المحلية، بدلاً من اتباع نهج واحد يناسب الجميع. لا يمكن إنكاره ، العالم أكثر ترابطًا؛ وبالتالي ، هناك حاجة لتحريك التعليم في اتجاه يقدر كلاً من القواسم المشتركة والاختلافات ويسمح بتأمل نقدي، ويتحدى الافتراضات والقيم والهياكل المؤسسية على المستويين المحلي والعالمي. في حد ذاتها، يمكن أن تسمح المواطنة العالمية المؤطرة بهذه الطريقة بالحركة المستنيرة والتأثير على المستوى المحلي والأوسع نطاقًا. ومع ذلك ، فإن نقطة الانطلاق الحاسمة لذلك هي العمل التأسيسي على المفاهيم التي تشكل أيديولوجية المواطنة العالمية (Pasha, 2015, 48).

وخلاصة لما سبق، هناك إشكاليات وتحديات متعددة تواجه تطبيق مفهوم المواطنة العالمية، ولكن أن تكون مواطناً صالحاً يعني الاهتمام والاهتمام بالبشرية جمعاء، في الداخل والخارج على السواء، أمر بالغ الأهمية، فمشكلات العالم المتعددة والمتنوعة ومتطلبات تحقيق التنمية الاستدامة في العالم ككل يصعب على أي فرد أو دولة أن تحلها بمفردها، فنحن مترابطون بشكل لا ينفصم، وبناء الجدران أو عزل أنفسنا باسم القومية لن يغير هذه الحقيقة، وقد لا تكون هناك شهادة الجنسية العالمية ولكن هذا لا أن نكون مواطنين عالميين صالحين تجمعنا الإنسانية.

دور الجامعة في تنمية المواطنة العالمية:

تمثل الجامعة قمة الهرم التعليمي، وقاطرة التنمية المستدامة في المجتمع، والمنوط بها إعداد الشباب فكرياً ومهارياً ومعرفياً ووجدانياً للقيام بمهامهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تشكيل القيم وفقاً لمتطلبات العصر، وكذلك المساهمة في إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين عالميين.

وتعد الجامعات جزء لا يتجزأ من منظومة الشراكة بينها وبين المجتمع، ولم يعد دور الجامعة في إطار المجتمع المعاصر تقديم معرفة أو ثقافة إنسانية عامة وشاملة، بل

أصبح هذا الدور معنياً بأداء مهمات جديدة تستجيب لحاجات متجددة أبرزها الخصائص الحضارية للإنسان، الذي يمكنه أن يتجاوب مع طابع تطور الحياة على نحو يأخذ فيه الذكاء الاجتماعي أهمية متزايدة ومتنامية، وهذا يعني أن المهمة الأساسية للجامعة تتمحور حول بناء الإنسان المواطن الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة، والمسئولية عن إعداد كوادر وتنمية قيم معتقدات المجتمع، وإبداع المعرفة وتأصيل القيم والمفاهيم والممارسات الديمقراطية، وإحداث موجة من الاندفاعات الحضارية والإنسانية للمجتمع، وتأصيل مقومات الثقافة الديمقراطية والحضارية (بشار عبد الله السليم، ٢٠١٤، ٦١٧).

ويرى البعض (Dill, 2015; Krutka & Carano, 2016) أنه منذ أواخر القرن العشرين، حظيت التربية على المواطنة العالمية باهتمام متزايد من قِبل الباحثين، حيث أصبح العالم أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، وبدأ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في محاولة لتعزيز الأفراد المساهمين بوعي وكفاءة عالميين، حيث إن التربية على المواطنة العالمية في التعليم العالي له تأثير تحويلي يمكن أن يغير مفهوم المواطنة لدى الطلاب في عالم اليوم.

وقد ظهرت المواطنة العالمية (GC) في السنوات الأخيرة كأجندة سياسية للمنظمات العاملة على مستويات تتراوح من المستوى المحلي إلى المستوى الأعلى الوطني، ويمكن العثور عليها بشكل متزايد في صياغة برامج ومناهج المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم. ليست مؤسسات التعليم العالي استثناء، حيث أبدت العديد من الجامعات الحاجة إلى إنتاج مواطنين عالميين قادرين على تلبية المتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، وظهرت برامج التربية على المواطنة العالمية (GCE) في قطاع التعليم العالي (HE) في سياق العولمة والتدويل والتحولات الدراماتيكية في إدارة الجامعات وتنظيمها ودورها المتوقع (Marginson, 2011).

ولذلك، فإنه منذ نهاية القرن الماضي، يشهد العالم ظاهرة العولمة السريعة والمعقدة، والتي تنتج تغييرات وترابطات ومخاطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية (Beck, 2000)، والجامعات ليست غريبة على هذه الظاهرة وعواقبها عديدة: تراجع الأموال العامة لتمويل الجامعات وزيادة التمويل الخاص، أو تكثيف التدويل، أو ظهور التصنيفات كمقياس لجودة مؤسسات التعليم العالي، وفي هذه السيناريوهات الجديدة، يحدد Marginson (2011, 421- 422) ثلاثة تصورات ممكنة، مع وجود توترات بينهم ، والتي تكون قادرة حتى على التعايش في نفس المؤسسات، وهي:

- أول تخيل هو فكرة التعليم العالي كسوق اقتصادية ، كنظام لإنتاج وتوزيع القيم الاقتصادية وزيادة القيمة الناتجة في القطاعات الأخرى.
- والثاني هو التعليم العالي كمجال لتصنيف المكانة والمنافسة؛ على عكس الأسواق التجارية ، فإن قادة الجامعة جامعيون محافظون، ويعيد إنتاج نفس الترتيب من جيل إلى جيل، كما أن القوة والمكانة الخالدة للجامعة هي غاية في حد ذاتها، وتتداخل المنافسة في الوضع مع السوق الاقتصادية ، ويهيمن كلاهما على إصلاحات وسياسات التعليم العالي اليوم.
- والتخيل الثالث "هو عالم الجامعات المتصل بالشبكة وأكثر مساواة على غرار الاتصالات والرفاهية والروابط والشراكات والاتحادات العالمية"، والترابط الذي يشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تلعب دوراً في المجتمع كمكان للترابط ؛ فتح مواقع التواصل في المجتمع بدلاً من أن تصبح منظمة بيروقراطية ذاتية المرجعية، وهذا يعني أن هذه المؤسسات قد تعزز إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة، مما يعني مشاركة المزيد والمزيد من الجهات الفاعلة في البناء الاجتماعي للواقع. ويتم تشكيل مواطنين عالميين ضمن هذا التخيل الثالث، كمسؤولية للجامعة معترف بها على نطاق واسع.

ومن ثم تمثل الجامعات الركيزة الأساسية في تعزيز المواطنة العالمية وقيمها ومعارفها واتجاهاتها وكفاياتها، باعتبار الجامعات مكان للترابط ليس فقط مع المجتمع

المحلي، ولكن مع المجتمع الأوسع لتكوين مواطنين عالميين قادرين على تغيير العالم إلى الأفضل وحل مشكلاته، وهذا يتطلب التعرف على دور الجامعة كمنظومة متكاملة في تنمية المواطنة العالمية، من قيادة وإدارة، وأعضاء هيئة تدريس، ومناهج دراسية، وأنشطة طلابية، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

١- القيادة والإدارة الجامعية:

للجامعات دور كبير في حياة الأمم لأن التنافس بين الأمم أصبح مرتكزاً على القوة الاقتصادية والحضارية القائمة على الإنتاج الذاتي، وأن هذا الإنتاج لا يمكن تحقيقه إلا بالاستناد على قاعدة مؤسسية عريضة من العلوم والتكنولوجيا، وتلعب الجامعات الدور المحوري الرئيس، كما أن مساهمة إدارة الجامعة في تحقيق أهداف ووظائف الجامعة، وإعداد القياديين والمفكرين والباحثين في مختلف المجالات، مما يجعل دورها محورياً في التأثير على مجمل التطورات والتغيرات في كافة مجالات الحياة، وإذا كانت مسؤولية الإدارة هي تحقيق أفضل النتائج بأفضل الطرق والأساليب من خلال توجيه وتوظيف الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، فإن الإدارة الجامعية هي المحرك والموجه للعملية التعليمية، حيث أننا لا نستطيع بالإمكانات المادية والبشرية لوحدها الارتقاء بمخرجات العملية التعليمية، ما لم تكن هناك إدارة علمية واعية لهذه الإمكانات توجهها وتستثمرها وتوظفها، لتزيد من فاعليتها في تحقيق أهداف الجامعة(فاضل غازي هزايمة، ٢٠١١، ٤٧٨) .

وتأتي الإدارة الجامعية تأتي على رأس أولويات التعليم الجامعي، ولن ينجح العمل الجامعي ما لم يكن على رأسه، وفي قلبه وبين جوانحه إدارة علمية متطورة، راسخة وخبيرة، قادرة ومستقرة وواعية، من رئيس الجامعة، ومروراً بنوابه وعمداء الكليات ووصولاً إلى رؤساء الأقسام وما يتبع هؤلاء من أجهزة معاونة ومساندة ومنفذة (عبد الغني عبود، ٢٠٠١).

وتتمثل أهم أدوار القيادة والإدارة الجامعية في تنمية المواطنة العالمية في: (عماد عبد اللطيف محمود، ٢٠١٩؛ ، بشار عبد الله السليمان، ٢٠١٤، ٦٣٨؛ ، صابر عوض جيدوري، ٢٠١٢، ١٠٧– ١٠٨)

- إعادة هيكلة التعليم الجامعي من خلال تطوير العملية التعليمية وتزويدها بكل الوسائل التكنولوجية وجعل برامجه تتوافق مع متطلبات سوق العمل العالمي.
- تحقيق الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والإنتاجية والمؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية ودراسة مشكلات قطاعات الإنتاج المختلفة.
- الاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في مجال ربط التعليم بمؤسسات وقطاعات التنمية في المجتمع وتطبيق أحدث التوجهات العالمية التي تؤسس لبناء شراكة مجتمعية مع المؤسسات المحلية والعالمية.
- تخريج نوعية ذات مواصفات وإمكانات معترف بها عالمياً، وإحداث التغيرات الإيجابية الشاملة لجميع أفراد المجتمع، وإعداد الطلاب للمساهمة في الحراك التنموي وتحمل أدوارهم المستقبلية.
- تعزيز القدرة على المنافسة العالمية، ووضع استراتيجيات وطنية للتعليم والبحث، وإعداد الخريجين المهرة القادرين على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة.
- ربط سياسة الجامعة باحتياجات سوق العمل العالمية وما تتطلبه من مهارات للمواطنة الصالحة.
- توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي والوطني والإقليمي والعالمي من خلال جعل الجامعة مركزاً حضارياً يسهم في خدمة المجتمع وقضاياه البيئية من خلال الاهتمام بالمشاركة التطبيقية في برامج وتطوير البيئة ومعالجة المشكلات المحلية والعالمية.
- الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته واعتبار الإنسان قيمة عليا وهدفاً أساسياً في تطور المجتمع.

- دعم البرامج والأنشطة الطلابية لدعم المواطنة العالمية ومعارفها وقيمها ومهاراتها والاتجاهات المرتبطة بها.
- توفير برامج تدريبة تساعد في الانفتاح على المجتمع المحلي والعالمي والتعايش الإيجابي مع الثقافات المختلفة، والدفاع عن حقوق الأقليات.
- تمكين الطلاب من الاندماج في المجتمع الدولي كمواطنين عالميين.
- تدعيم المقررات الدراسية بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المرتبطة بالمواطنة العالمية، وتوفير الإمكانات وطرائق التدريس المناسبة لتنفيذها.
- تعظيم أهمية الجامعات في تنمية الوعي بقيم المواطنة العالمية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- توجيه الإعلام التربوي بالجامعات إلى إصدار نشرات ورقية وإلكترونية لتعريف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمواطنة العالمية ومتطلباتها باعتبارها مدخلاً مهماً للانفتاح على العالم.
- وضع أهداف تربوية تسعى الجامعات إلى تحقيقها منها ما هو مرتبط بالتربية على المواطنة العالمية، بحيث يتم تضمينها في سياسة الجامعة واستراتيجياتها ومناهجها.
- اتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة مناخ في المؤسسة الجامعية من شأنه أن يساعد على نجاح التربية من أجل التفاهم الدولي، لكي تصبح مكاناً مثالياً لممارسة التسامح والحوار مع الآخر واحترام حقوق الإنسان والوقوف على الذاتيات الثقافية وتراثها.
- وضع استراتيجيات تجديدية مبتكرة لمواجهة التحديات الجديدة التي ينطوي عليها إعداد مواطنين مسؤولين، ملتزمين بالحوار والتسامح والسلام وحقوق الإنسان، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقدير هذه الاستراتيجيات وتقييمها.
- دعم وتعزيز الأبحاث والدراسات العلمية المرتبطة بالمواطنة العالمية.

٢- البرامج والمقررات الدراسية:

تقوم العديد من الكليات والجامعات ببناء برامج عالمية وتعيد النظر في بيانات رسالتها المؤسسية وخططها الاستراتيجية من أجل توفير كل من التبرير والدعم لمبادراتها

التعليمية الجديدة، ومع ذلك، فإن التعقيد الشديد لهذه المشكلات التي يجب على برامج التعليم العالي أن تسعى إلى معالجتها، على مستوى تنفيذ البرنامج، قضايا صعبة تتعلق بتعريف المصطلحات ونتائج تعلم الطلاب وتقييم برنامج قصير وطويل الأجل، ونظرًا لعدم وجود تعريف مقبول لمصطلح "المواطنة العالمية" ، فليس من المستغرب عدم وجود إجماع بشأن تصميم برامج المواطنة العالمية للطلاب الجامعيين من قبل أولئك الذين يوجهون مناهجها. الكليات والجامعات التي أطلقت مثل هذه البرامج قد فعلت ذلك باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب (Sperandio, Grudzinski-Hall & Stewart-Gambino, 2010).

وبوجه عام، في ضوء المداخل الأيديلوجية للتربية على المواطنة العالمية، حيث النهج الأول في هو أجندة تقنية اقتصادية، وهو المنظور السائد الذي يركز على إعداد القوى العاملة والمعرفة الأكاديمية والمهنية، ويتطلب برنامج العمل الفني والاقتصادي للكثير من سياسة التربية على المواطنة العالمية بالجامعات من الطلاب فهمًا عمليًا ومعظمه نيوليبرالي للهياكل والحقوق والمسؤوليات القانونية"، فهو نهج يحركه السوق الذي يسعى إلى إعداد المتعلمين للمنافسة الاقتصادية في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة (Kopish, 2017).

وتركزت معظم جهود العالمية في مؤسسات التعليم العالي على هدف إعداد الطلاب للاقتصاد العالمي، والذي يُفهم بشكل متزايد على أنه قائم على المعرفة وموجّه نحو الخدمات، وقد انعكس هذا النهج بشكل متزايد في إضفاء الطابع المؤسسي على برامج المواطن العالمية، وفي هذا السياق، ينصب التركيز على تطوير "الكفاءات العالمية" التي من شأنها أن تمكن الطلاب من أن يصبحوا دوليين متنقلين وقابلين للتوظيف بسهولة في مجموعة متنوعة من السياقات الثقافية على افتراض هو أن الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على التحرك بحرية في جميع أنحاء العالم، والتمتع بالمكافآت بغض النظر عن الحدود الوطنية أو غيرها (Shultz, 2007, 252).

على سبيل المثال ، قد تكون برامج الدراسة في الخارج بمثابة بوابة للسوق العالمية لأن تعلم لغات جديدة وتوسيع الشبكات المهنية وتطوير الكفاءة بين الثقافات (مثل القدرة على التكيف والثقة) من شأنه أن يزيد من قدرة الطلاب التنافسية في السوق العالمية، وتركز النظرة الليبرالية الجديدة للمواطنة العالمية بشكل أكبر على حملة "زيادة تنقل المعرفة والمهارات عبر الوطنية" بهدف ربط المواطنة العالمية مباشرة بالمشاركة الاقتصادية العالمية، وعلى نطاق أوسع، يمكن أن تمتد مهمة المواطنة العالمية ضمن الخيال الليبرالي الجديد من المنافع الفردية إلى معالجة شواغل الدولة القومية في السوق العالمية، حيث من المتوقع أن تدعم برامج المواطنة العالمية "مكانة أمريكا للقوة العالمية ، وتهتم بالمصالح الاقتصادية والدفاع عن الأمن الداخلي عن طريق إنتاج جيل جديد من الأميركيين الأكفاء على الصعيد العالمي (Zemach-Bersin, 2012, 92)، وفي كلتا الحالتين، تدفع الفوائد الاقتصادية والقدرة التنافسية الطلب على برامج المواطنة العالمية والاهتمام بها.

وعلى الرغم من دور المواطنة العالمية في التنافس الاقتصادي المتزايد، أظهرت الأبحاث الحديثة أنه يمكن أن يزيد من التقسيم الطبقي بين أولئك الذين لديهم الفرصة للمشاركة في هذه البرامج وأولئك الذين لا يفعلون ذلك، مما يعيد إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة داخل المجتمع العالمي، وأن برامج المواطنة العالمية قد تميل إلى أن تصبح "مهام حضارية" ، حيث يطور الطلاب المنظور الذي يحتاجونه لإنقاذ العالم، ومن دون إدراك ديناميات القوة والعلاقات غير المتكافئة، يمكن لتربية المواطنة العالمية المؤطرة داخل المنظور الليبرالي الجديد أن تديم التفاوتات القائمة، مع تشجيع الطلاب على افتراض أن "موقفهم من الامتياز هو موقف طبيعي وعلامة على النجاح"، وإن السبب الرئيس لهذا النهج هو جذوره في الفرضية التي تم قبولها وهي أن كل شخص لديه فرصة متساوية للتنافس والنجاح في اقتصاد المعرفة العالمي (Aktas, Pitts, Richards & Silova, 2016).

وإدراكًا لوجود ديناميات القوى العالمية وأوجه عدم المساواة، كانت هناك جهود لتوسيع مفهوم المواطنة العالمية إلى ما هو أبعد من مجرد السعي التنافسي والاقتصادي، وينعكس هذا في منظور جذري (أو صراع) للمواطنة العالمية، والذي يستند إلى تحليل الهياكل العالمية التي تعمل على إدامة عدم المساواة العالمية وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب، وبدلاً من التركيز على بناء العلاقات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم (كما هو الحال في النهج الليبرالي الجديد)، فإن دور المواطن العالمي من منظور جذري (صراع) هو تحدي هيمنة العولمة الاقتصادية وبناء التضامن بين المجموعات المهمشة لمحاربة القمع ، ومن خلال النظر إلى عدسة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، يُفهم أن المواطنة العالمية هي السعي النشط والاستباقي، حيث تشكل المشاركة المدنية عنصرًا رئيسًا في البرامج المؤسسية الجامعية، على الصعيدين العالمي والمحلي، وتشمل برامج المواطنة العالمية بالجامعات التي يتم تصورها من هذا المنظور عادة برامج مثل تعلم الخدمة الدولية أو العمل في خدمة المتطوعين المحليين، ويتمثل الهدف من هذا النهج في أن العلاقات العالمية تنقسم إلى درجة ضيقة – عالمية / غنية / ديمقراطية (مضطهدة) مقابل محلية / فقيرة / غير ديمقراطية (مضطهدة) – في حين أن التجارب المختلفة للقمع أكثر تعقيدًا بكثير، ويحتاج الطلاب إلى تعلم كيفية رؤية "مشاكلنا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمشاكل الآخرين" ، والتي تتطلب تطوير المهارات والمواقف التي من شأنها أن تمكن الطلاب "من تخيل مستقبلنا الجماعي، للبشرية جمعاء، ومن ثم فإن فهم تعقيد ديناميات القوى العالمية ، وكذلك مكاننا في السوق الاقتصادية العالمية، ضروري للعمل على أجندة العدالة الاجتماعية (Caruana, 2014; Sperandio, Grudzinski-Hall, & Stewart-Gambino, 2010).

ويتم تحديد المنظور الثاني كجدول أعمال للعدالة الاجتماعية "يتطلب التزاما عاطفيا وفعليا في كثير من الأحيان وفهم تفسيرات خاصة للظلم الاقتصادي أو السياسي أو القانوني أو الثقافي، ومن أجل تطوير المرشحين الشباب للكفاءات العالمية، يدافع الباحثون عن طرق تدريس أكثر انعكاسًا ونقدًا وسياسة – من منظور العدالة الاجتماعية،

لتوفير فرصًا تعليمية للمتعلمين للتحقيق في القضايا العالمية المتعلقة بالسلطة والامتياز من وجهات نظر متعددة ، كما يُمكِّن الناس من اتخاذ الإجراءات ووقف المظالم، وهنا يتجاوز المنظور الوطني الخالص للشؤون العالمية ويسعى إلى تجنب اتباع نهج الدراسات الاجتماعية الذي يميل إلى ترميز الأماكن والأشخاص الأجانب وإضفاء الطابع الغريب عليهم، وبالتالي يشجع على لى تبني فهم نقدي للعولمة ، والتفكير في كيفية تورطهم هم ودولهم في المشاكل المحلية والعالمية، والانخراط في وجهات نظر متعددة الثقافات(Kopish, 2017).

أما منظور المواطنة العالمية الحرجة، فيتعبر فيه برامج المواطنة العالمية التحويلية/ الحرجة ، والتي تعتبر العولمة أكثر من شكل جديد من أشكال الإمبريالية أو السبيل الوحيد لاقتصاد سوق عالمي واحد، وعلى وجه الخصوص ، يعتبر تعليم المواطنة العالمية الحرج أن المشكلة الأساسية تكمن في مشكلة "عدم المساواة والظلم"، النابعة من سلسلة من "الهياكل المعقدة ، النظم ، الافتراضات ، علاقات القوى والمواقف التي تخلق وتحافظ على الاستغلال وتضعف التمكين القسري وتميل للقضاء على الفرق، ومعالجة علاقات القوة هذه من خلال وصف أهمية تعليم الطلاب الحاجة إلى فهم ليس فقط أصواتهم مسموعة في سياقات مختلفة ، ولكن أيضًا من يُسمح له بالتحدث والاستماع إليه من خلال صياغة مصطلح "علم الأنساب العلائقية"، وضمن إطار علماء الأنساب العلائقيين ، يتم تعليم المعلمين والمتعلمين ليس فقط حول السياقات الثقافية المختلفة، ولكن أيضًا كيف تؤثر علاقات القوة على التطور والأصوات المسموعة في سياقات مختلفة، والهدف في هذا الإطار هو تآكل مفهوم الشمال والجنوب الثنائيين ودفعات إضافية للاعتراف بالجنوب داخل الشمال والشمال داخل الجنوب، والأهم من ذلك، أن نهج المواطنة العالمية الحرج يعترف بأن هناك ضرورة لتحويل ليس فقط المؤسسات والأنظمة ولكن أيضًا العقليات الشخصية والثقافية، وهنا تبرز أهمية بناء العلاقات على الصعيدين المحلي والعالمي ، وكذلك خلق مساحات للحوار والتغيير، لإشراك المشاركين في العمل على أساس فهم إنسانيتهم المشتركة وشواغلهم المشتركة، ومن الضروري توفير

فرص "لعملية التعلم الانعكاسية" ، والتي تتيح للطلاب أن يصبحوا نشطين ومسؤولين من خلال التعرض لمواقف مع أشخاص مختلفين عن أنفسهم، أي الوعي/ التحليل (بما في ذلك الوعي بالاختلاف والوعي الذاتي والوعي العالمي والوعي بالمسؤولية) والمشاركة / العمل (بما في ذلك العمل الذاتي والعمل المدني ، وإجراءات العدالة الاجتماعية)، وبالتالي التركيز بشكل واضح على التفكير الذاتي والوعي والعمل ، وكلها ضرورية لتحدي هياكل القوى العالمية بدلاً من إدامتها. إنها مجموعة مهارات وعقليةAktas, Pitts, Richards) .& Silova, 2016)

ويسعى المنظور الثالث، وهو النهج النقدي إلى المعالجة والرد على حدود الأولويات والمنظورات التي تتبناها مقاربات العدالة التقنية والاجتماعية في الحملة العالمية للتعليم، ويدرس بشكل نقدي الأبعاد المعيارية من الناحية النظرية والتطبيقية باستخدام الأطر النظرية لما بعد الاستعمار وما بعد البنيوية، حيث تشكك بشكل نقدي في المفاهيم العالمية للتقدم والتنمية، ونماذج المواطن العالمي المثالي، ومفاهيم مثل حقوق الإنسان والحرية ، والسياسات النيوليبرالية العالمية المهيمنة التي ترسخت في المثل الغربية، وبالتالي المساعدة في دراسة الطرق التي تخلق بها العمليات العالمية ظروف التبادل الاقتصادي والثقافي التي تحول هوياتنا ومجتمعاتنا ؛ وهذا ، بشكل غير انعكاسي ، قد يساهم في إنتاج وتكاثر تلك الشروط من خلال قبولنا غير النقدي لطرق التفكير السائدة في الترابط العالمي(Kopish, 2017).

وبناء على ما سبق، تتمتع الجامعات بحرية تكوين برامج المواطنة العالمية لتناسب نقاط قوتها الأكاديمية ومواردها الحالية ورؤيتها للتقدم المؤسسي، وأن البرامج غالبًا ما تتضمن مكونات تعلم الخدمة، والتدريب الدولي ، والدراسة في الخارج أو تجارب المتطوعين، بالإضافة إلى المناهج الأكاديمية، ومن الناحية النظرية، تتطلب مناهج المواطنة العالمية الجذرية والحرجة مشاركة نشطة، وعلى وجه الخصوص، يعد التصرف بشكل حاسم مكونًا مهمًا في نهج المواطنة العالمية الحرجة / التحويلية ، حيث إنه يمكّن الطلاب من التشكيك في هياكل القوى العالمية التي تؤثر على المجتمعات المحلية

والعالمية، مع إتاحة الفرص للطلاب للتفكير في مكانهم الخاص في العالم، ومع استمرار تطوير برامج المواطنة العالمية في مؤسسات التعليم العالي، من الضروري مراعاة هذه الاعتبارات المعقدة.

ومن أجل أن يكون الطلاب مستعدين للعمل بنجاح في كليات العالم اليوم ، يجب على الجامعات والجامعات توفير فرص تعليمية عالمية كافية، ويعتمد التبرير الوطني لإطلاق برامج التعليم العالمي على المستوى الجامعي على افتراض أن مؤسسات التعليم العالي قادرة على إنشاء أجيال مستقبلية من المواطنين العالميين، ويشدد التعليم العالمي في أفضل حالاته على الطبيعة العلائقية لهويات الطلاب – الهويات التي تتشكل بشكل مختلف عن طريق التيارات والقوة والامتيازات ، سواء داخل ديمقراطية أمريكية متعددة الثقافات وداخل عالم مترابط وغير متكافئ، ويمكنه ، بدوره، إشراك الطلاب مع بعض الأسئلة الأكثر إلحاحًا في عصرنا: ما الذي نحتاج إلى معرفته عن العالم اليوم؟ ما معنى أن تكون مواطنًا في سياق عالمي؟ وكيف يجب أن نتصرف في مواجهة مشاكل عالمية كبيرة لم تحل؟، (Hovland, 2005, 1)

وبالنسبة لمحتوى ودور البرامج والمناهج الدراسية في تنمية المواطنة العالمية، فيتمثل في: (سيف ناصر العمري، ٢٠١٠، ٨١؛ عماد عبد اللطيف محمود، ٢٠١٩؛ ، نسرين عبد الحفيظ العفيشات، ومحمد سليم الزبون، ٢٠١٩ ، ٣١٥– ٣١٦؛ إيمان سالم بارعيده، ومها سعيد الحربي، ٢٠١٩، ريم رياض العميان، ٢٠١٨، ١١٥– ١١٦؛ ، ١٦٣)

- إن سعي المنهج لتنمية المواطنة ببعديها الوطني والعالمي ينبغي أن ينطلق من رؤية واضحة لمعنى المواطنة بمفهومها الواسع، هدفها تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم، ويكون الطالب مركز العملية التعليمية، ويتطلب أنشطة تعاونية.
- أن تكون المواطنة العالمية متضمنة خلال عدة مصادر وليس من خلال المادة الدراسية فقط، فهي مضمنة في المنهج الدراسي بمواده المختلفة وفي المواد الدراسية الإنسانية، وموضوعاً لمجموعة من الأنشطة الاثرائية والمسابقات والمشاريع ذات البعد

العالمي، وأن تتضمن البيئة والحوار بين الثقافات والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمسئولية المدنية العالمية.

- تتضمن المناهج نماذج واقعية وأنشطة تدعم البيئة الخضراء، ومواضيع تتناول العولمة وآثارها والمواطنة العالمية، والتعامل الحضاري، وأساليب النقد البناء والحوار البناء، والثقافة السياسية والحماية من أفكار التطرف والانغلاق العقلي.
- ربط المناهج باقتصاديات المعرفة، والاهتمام ببنية الاتصالات والشبكات لتسير إنتاج التقنية والمعرفة ونشرها وتوظيفها في المناهج التعليمة.
- تحديد المناهج التعليمية حتى تصبح قادرة على الإبداع والابتكار ومواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية.
- يزود المنهج الطالب بالمهارات اللازمة للاستخدام المسئول لابتكارات العلم والتكنولوجيا الحديثة.
- يتضمن المنهج ويشجع الطلاب على: الاعتزاز بذاتهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية، تقدير قيمة الآخرين باختلاف ثقافتهم، التعدد الثقافي والبيئي، احترام حقوق الأخرين، قيم التضامن والعدالة على المستوين المحلي والعالمي، استخدام أساليب تدريس حوارية، احترام البيئة محلياً وعالمياً، قيم التسامح والحوار والسلام، مواكبة تطورات القضايا العالمية والتطورات المعرفية والتكنولوجية.
- يطرح المنهج مواقف المواطن العالمية المسؤولة على المستويين الفردي والجماعي.
- الخروج من الإطار التقليدي في أساليب وطرق التدريس والبحث العلمي والتركيز على عمليات الإبداع والابتكار.
- أن تعمل على حسن استثمار رأس المال البشري في تطوير المجتمع من خلال تعزيز القيم والمهارات الاقتصادية للطلاب.
- التركيز على استخدام المناهج المطورة واستراتيجيات التعلم التكنولوجي وتنمية قدراتهم على الابتكار وتدريبهم على الأساليب البنائية.

- تعزيز المناهج للمهارات المستمدة من الخبرات العملية للطلاب والتي تتوافق مع احتياجاتهم الحقيقية من المعارف والمهارات التي تتطلبها سوق العمل العالمية.
- الاعتماد على الممارسات التطبيقية التي تمكن الطلاب من إتقان المهارات المختلفة التي تتطلبها الأسواق العالمية.
- تمكين الطلاب من مهارات التعلم الذاتي التي تمكنهم من مواكبة الحياة المهنية والتعلم مدى الحياة.
- توجيه الطلاب وتعريفهم بالثقافات المختلفة وتنمية الوعي لديهم وتوجيه اتجاهاتهم وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم اللازمة لجعل الفرد عضواً عالمياً فعالاً داخلياً وخارجياً.
- إعطاء الأولوية للمواطنة العالمية والتركيز على وحدة الإنسانية في عالم من التنوع.
- تمكين الطلاب بالمعلومات الضرورية للتغيير بما يمكن الطلاب من بناء قدراتهم على العمل والإنجاز.
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية باعتبارها لغة التفاهم الدولي، والاهتمام بتدريس القضايا العالمية المختلفة ودراسة المشكلات العالمية وحلها.
- تدعيم الموضوعات التي تهتم بتنمية طرق التفكير واختيار أشكال التعبير الثقافي، والاهتمام بتنمية مهارات وقيم ومعارف واتجاهات المواطنة العالمية لدى الطلاب.
- تنويع طرق التدريس المتبعة داخل الجامعة والتي يمكن من خلالها دعم مهارات المواطنة العالمية مثل: التعلم التعاوني وتعلم الأقران والمناقشات الجماعية ودعوة متحدثين خارجين والزيارات الميدانية وأسلوب حل المشكلة ولعب الدور والاتجاه المعرفي والاستقراء والاستنباط والاستقصاء والعصف الذهني والعروض العملية والمناقشة والرحلات المعرفية.
- أن يتضمن المنهج أنشطة تعليمية متنوعة مثل: كتابة تقارير بحثية، وقراءة الكتب والنصوص والقص، والقراءات الخارجية ومقابلة متخصصين والزيارات الميدانية، وكذلك أساليب وأدوات تقويم متنوعة مثل: مقياس اتجاهات، ومقاييس تفكير، واختبار،

وخرائط ذهنية، وبطاقة الملاحظة، وتقويم الأقران، والسجلات القصصية، واختبارات شفوية، واختبارات كتابية.

- الاهتمام بالتنوع الثقافي ودمج ثقافات الشعوب في المناهج والتعريف بتاريخ الأمم ومعتقداتها بهدف التقريب والتعايش.
- تعزيز المناقشة بالثقافة والحجج المنطقية لإثبات الآراء والأفكار وعدم الدجال فيما لا يفيد.

٣- الهيئة التدريسية:

يتحدد دور الجامعات وكلياتها بدور عضو هيئة التدريس، الذي يجب أن يكون قدوة لطلابه، بقيامه بدور المربي الفاضل الذي تتجسد في شخصيته قيم الاحترام والديمقراطية، فعلى عضو هيئة التدريس تقع مسئولية تعزيز قيم التسامح والتعاون وتعزيز قيم الولاء للوطن، وتعزيز مبدأ نبذ العنف والتمييز بكل أشكاله وإدراك الحقوق وممارساتها والدفاع عنها (بشار عبد الله السليم، ٢٠١٤، ٦١٨).

ويتمثل دور عضو هيئة التدريس في تنمية المواطنة العالمية لدى الطلاب في: (نسرين عبد الحفيظ العفيشات، ومحمد سليم الزبون، ٢٠١٩، ٣١٤؛ ، بشار عبد الله السليم، ٢٠١٤، ٩٣- ٩٤؛ ريم رياض العميان، ٢٠١٩، ١٦٠- ١٦١)

- التعامل مع الطلاب باحترام ومساواة.
- إعداد أنشطة تعاونية قائمة على التشارك بالعمل بين الطلاب.
- يشجع الطلاب على الاستقلال بأرائهم.
- يعزز مبدأ الشورى في اتخاذ القرار.
- ينمي لدى الطلاب القدرة على النقد البناء والقيادة وتعدد الأفكار والآراء.
- يشجع الطلاب على تنمية روح التجديد والابتكار.
- يطبق الأنظمة على الطلاب دون تمييز.
- يوجه الطلاب للمشاركة في خدمة المجتمع.
- يخصص وقتاً للحديث عن الأحداث الدولية الطارئة والمناسبات الدولية.

- يوعي الطلاب بظاهرة العولمة وأبعادها وأهدافها وتداعياتها.
- يشجع الطلاب على المشاركة في الانتخابات الجامعية والبرلمانية.
- يشجع الطلاب على طرح مشكلات المجتمع والجامعة للنقاش والحوار في المجتمع الجامعي.
- يشجع اللقاءات المفتوحة مع الطلاب للنظر في مشكلاتهم وسماء آرائهم ومقترحاتهم.
- يحرص على تكوين الإحساس بالمسئولية الوطنية تجاه مصالح المجتمع.
- ينمي الاتجاهات الإيجابية نحو حق المرأة في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز التفاعل الإيجابي عند الطلاب مع الأحداث المحلية والعالمية.
- التأكيد على أهمية احترام معتقدات المواطن العالمي أثناء الحور معه.
- تدريب الطلاب على مهارات العيش المشترك مع المواطن العالمي أياً كان لونه أو دينه أو جنسه ونبذ العنف ورفض التعصب.
- التأكيد على ضرورة السلام العالمي من أجل التعاون والتفاهم بين الشعوب.
- تعزيز قيمة التسامح بالمعرفة والاعتراف للآخر بحق التفكير والشعور بالاعتقاد.
- تشجيع الطلاب على التعايش مع الآخرين.
- تشجيع الطلاب على حل الخلافات بطريقة سليمة.
- تشجيع الطلاب على تنمية روح التعاون والمحبة وروح الفريق الواحد.
- يدرب الطلاب على التعامل مع التنوع الثقافي من حوله بحيث يحقق تفاهم متبادل ويوضح التشارك والتعاون مع أصحاب الثقافات الأخرى، وتوضيح أن التشارك والعيش مع الآخر أصبح مستلزمات الثقافة الكونية.
- توجيه الطلاب على المشاركة في خدمة المجتمع.
- تشجيع الطلاب على المشاركة في الفعاليات والأنشطة الجامعية.
- أن أسلوب التدريس الذي يستخدمه عضو هيئة التدريس فرصًا: لتطوير معرفة وفهم المواضيع العامة حول العالم الأوسع: سيقوم الطلاب بتطوير المعرفة والوعي بالعلاقة

المتبادلة بين الأفراد والمجتمعات والبيئة ؛ وتأثير الخيارات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية؛ وللمشاركة في مجتمع الاستقصاء: سيقوم الطلاب بتطوير المهارات والتصرفات للمشاركة في حوار يهتم (يدعم جميع المشاركين) ، إبداعي (تشجيع الأفكار الجديدة) ، بالغ الأهمية (صارم في طلب الأدلة لدعم الأفكار) وفتح على التصحيح(إدراكا لعدم قابلية الخطأ)؛ وتعزيز الوكالة الفردية والعمل الجماعي: سيقوم الطلاب بتطوير المهارات والتصرفات اللازمة لتحديد المشاكل والاستراتيجيات والحلول لتحدي الظلم والمعاناة على المستويين المحلي والعالمي ، وتعزيز الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية اللازمة لتحقيق الرفاه للجميع.

وفي ضوء ما سبق، فإنه لتسهيل تطوير المواطنين المؤهلين عالميًا، نحتاج إلى أعضاء هيئة تدريس لديهم "مجموعة من المعرفة حول مناطق العالم وثقافاته والقضايا العالمية، والمهارات والتصرفات اللازمة للمشاركة بمسؤولية وفعالية في بيئة عالمية، وتشمل: معرفة القضايا العالمية والموضوعات الدولية؛ المهارات البيداغوجية لتعليم الطلاب التفكير التحليلي والوعي النقدي لوجهات النظر العالمية اللازمة للنظر في وجهات نظر متعددة؛ والالتزام بمساعدة الطلاب على أن يصبحوا مواطنين أخلاقيين ومسؤولين على الصعيدين العالمي والمحلي، ويربط هؤلاء الأعضاء عملياً الاتجاهات العالمية بالقضايا المحلية ويستخدمون مجموعة من المناهج التعليمية الحاسمة لتوجيه الطلاب في دراسة الأسباب الجذرية للقضايا وتيسير الفرص للطلاب لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن ثم يمكن لهؤلاء المؤهلين عالميًا "تمكين الشباب من التعرف على حقوقهم ومسؤولياتهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة للمشاركة الديمقراطية ، على جميع المستويات ، من المحلي إلى العالمي.

٤- الأنشطة الطلابية:

تتنوع أدوار الأنشطة الطلابية في تنمية قيم المواطنة الصالحة لتشمل المجالات المختلفة، فهي تستطيع تسليح الطلاب بلغة العصر ومهارات التفكير، والانفتاح على الآخر، والاعتزاز بالنفس، والوصول إلى حلول علمية للمشكلات، واستكشاف الموهوبين

والمبدعين. وكذلك مواجهة المشكلات السلوكية للطلاب (عصام توفيق، ٢٠٠٢)، وتنمية قيم الانتماء والولاء لديهم (حنان عبد الحليم رزق، ٢٠١١)، وقيم المواطنة (مصطفى محمود أحمد ، ٢٠٠٨، باسم فكري إبراهيم، ٢٠١٧)، وتنمية المسئولية البيئية لدى الطلاب (أحمد الأمين علي، ٢٠١٣).

وتستهدف الأنشطة الطلابية تنمية الطالب فهو محو متكامل في كل نشاط، حيث تعمل على تنمية شخصياتهم ومساعدتهم على النمو والتقدم، وتكسب الشباب الخبرات والمهارات، والتكيف الناجح مع المواقف المختلفة بنجاح وأمان وتعمل على إكسابهم القدرات والمهارات والاتجاهات ليكونوا مواطنين صالحين، وإشباع ميول ورغبات الطلاب ونموهم العقلي وتنمية القدرة على المناقشة والإقناع، وتعد من أهم الأسباب الفنية المستخدمة في دعم قيم المواطنة للطالب الجامعي تلك التي يمارسها الطلاب خارج قاعات المحاضرات ومن خلال لجان الأنشطة الطلابية المنبثقة من اتحادات الطلاب، والجوالة، والأسر الطلابية واللجان المختلفة (مصطفى محمود أحمد، ٢٠٠٨، ١٨٧١-١٨٧٢).

أي أن الأنشطة الطلابية تعد وسيلة لا غاية فهي تساعد على بناء الجانب النفسي والاجتماعي والديني والقيمي والحركي... إلخ لدى الشباب، وبذلك فهي جزء مهم ومتمم للبرنامج الأكاديمي الذي يهدف إلى بناء الجانب المعرفي والعلمي للشباب، كما أنها تعمل على توفير المناخ المناسب لتحقيق الإبداع والابتكار والجوانب الوجدانية والمهارية على اختلاف مستوياتها ، مما يساهم في تنمية قدرات الشباب على تحمل المسئولية ويدعم من انتمائهم وولائهم للمجتمع ومن ثم المحافظة على هويتهم وثقافتهم الإسلامية والعربية وكل ذلك من المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لتحقيق المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعي، هذا فضلاً عن أن النشاط الطلابي يعتبر الدعامة الأساسية في التربية الحديثة، ولهذا يجدر بنا أن نعطى له الاهتمام المناسب من جميع النواحي التخطيطية والتنفيذية والتوجيهية داخل إطار من التفاهم المتبادل والتنسيق بين الجامعات وجميع الجهات المعنية، ومن أهم آليات تفعيل الأنشطة الطلابية هي وضع الخطط

والبرامج المناسبة لها والتي تتفق واحتياجات الشباب المتغيرة في عصر العولمة والانفتاح على الثقافات الأخرى، والتي بلا شك تهدد ثقافتنا العربية وهوية شبابنا (محمد عزت المصري، ٢٠١٤، ٣١٥١).

وهناك مجموعة من المجالات التي تشمل العديد من الأنشطة التي يمارسها طلاب الجامعة، هي:(محمد عزت المصري، ٢٠١٤)

- مجال النشاط الاجتماعي والرحلات: ويشمل الحفلات والمهرجانات، تنظيم الرحلات بنوعيها العلمية والترفيهية المعسكرات والمخيمات الزيارات، الندوات والمحاضرات الاجتماعية، برامج الخدمة العامة، مراكز النشاط الاجتماعي، المعارض.
- مجال النشاط الرياضي: ويهتم ببناء شخصية الطالب وإكسابه القدرات الحركية والمهارية التي تستند للقواعد الرياضية والصحية السليمة، ويشمل أنشطة رياضية تنافسية، وألعاب فردية وجماعية، وتنظيم بطولات داخلية، وبطولات خارجية مع الجامعات الأخرى، والاهتمام بالثقافة الرياضية ويشمل (كرة القدم– سلة– طائرة– ألعاب قوى– تنس أرضي/ طاولة– سباحة– رفع أثقال– مصارعة– جودو– كارتيه– ملاكمة– مهرجان اللياقة البدنية)
- الاتحادات والأسر الطلابية: وهي تنظيمات تربوية وعلمية يقوم الطلاب فيها بممارسة كافة الأنشطة الطلابية من خلال (أنشطة الأسر الجامعية، أنشطة لجان إتحاد الطلاب.
- الجوالة والخدمة العامة: وهو نشاط يهدف إلى إعداد الشباب وتزويدهم بالفكر والفن والمهارات على أساس تربوي، وأسلوب هادف عن طريق (معسكرات عمل– الدورات المتخصصة كالإسعافات الأولية، والدفاع المدني– دورات كشفية ومخيمات– أنشطة بيئية ومعارض– عرض كرنفال جوالات الجامعة)
- النشاط الثقافي: وهو نشاط يقوم بصقل المواهب الثقافية للشباب الجامعي عن طريق (تكوين الجماعات الأدبية– دوري المعلومات– أنشطة أدبية ولقاءات– قرآن كريم–

أبحاث ودراسات- ندوات ومناظرات- الاحتفالات بالمناسبات العامة- القصة القصيرة- برلمان شباب الجامعة)

- الأنشطة العلمية: (نادي العلوم- البرمجيات- مبتكرات ومخترعات- معرض علمية- دورات تدريبية- قصص خيال علمي)
- النشاط الفني: بحيث تتاح الفرصة للطالب للممارسة الفنية والمهنية وزيادة التثقيف والوعي الفني والمهني ويشمل (فنون شعبية- موسيقى وكورال- فنون تشكيلية- معارض فنية- فنون مسرحية).

أما بالنسبة لدور الأنشطة الطلابية في تنمية المواطنة العالمية، فيتمثل في: (عماد عبد اللطيف محمود، ٢٠١٤؛ مصطفى عبد الحميد عناني، ٢٠٠٨، ١٠٠-١٠٣)

- تنمية الوعي بالحقوق والواجبات وقيمة حب الوطن والمشاركة في العمل الأهلي والتطوع لدي الشباب الجامعي.
- تنمية قيمة حب الوطن لدي الشباب الجامعي، افتخار الشباب الجامعي بتاريخ وتراث وحضارة بلده، تنمية الإحساس بالسعادة لدي الشباب الجامعي لأي إنجاز جديد في بلده، جعل الشباب الجامعي يهتم بقضايا ومشكلات الوطن، توعية الشباب برفض كل الأفكار التي تتعارض مع قيم مجتمعه، تدريب الشباب الجامعي على القيام بكافة المهام والمسئوليات بدقة، إتاحة الفرصة للشباب الجامعي للمشاركة في الأعياد والمناسبات القومية واستثارة الحس الوطني لديهم، تحفيز الشباب الجامعي على الدفاع عن الوطن وكل ما يسيء إليه.
- تمكين الطلاب من مهارات المواطنة العالمية فيما يتعلق بموقفهم ورؤيتهم ومعلوماتهم، مع الحفاظ على هويتهم الأصيلة، وأن يبذلوا قصارى جهدهم لغثراء وتطوير ثقافتهم المحلية.

- تقديم أنشطة تعمل على صياغة وعي الطلاب وإمدادهم بالمعارف والتقنيات التي تسهم في تطور المجتمع والاقتصاد، وبناء وتوليد المعرفة من خلال التدريب والتعليم والإعداد والتأهيل لطلاب الجامعة.
- تقديم أنشطة تدعم ثقافة المعرفة وتنميتها ونشرها في نفوس الطلاب، وأنشطة تثقيفية تثقف الطلاب وتحفزهم على الإبداع والتجديد، وتمكين الطلاب من مهارات التعلم الذاتي.
- مساعدة الطلاب في التعرف على عالم المهن ومتطلباتها والمهارات المطلوبة.
- تفعيل أنشطة تناقش المشكلات العالمية، وتنمي الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لجعل المجتمع المحلي والدولي أفضل في المستقبل.
- تقديم أنشطة تحفز الطلاب على المشاركة في الابتكار وريادة الأعمال، وتقديم أنشطة توعوية لكل ما هو جديد من أعمال يحتاج إليها سوق العمل.
- تقديم أنشطة تعمل على تخليص الطلاب من التقاليد الاجتماعية السلبية.
- الارتقاء بالمستوى الثقافي للطلاب من خلال حضور المعسكرات التثقيفية والكتابة في المجلات والاشتراك في المسابقات الثقافية، والرحلات وغيرها.
- غرس الكثير من القيم الأخلاقية والاجتماعية المرغوب فيها مثل التعاون والصبر والمثابرة والإحساس بالمسئولية وطلب النجاح وتقبل الفشل من خلال إقامة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب وغرس قيم التعاون والتكامل داخل أنشطة الجامعات المختلفة.
- إكساب الطلاب صداقات جديدة من مختلف التخصصات والسنوات الدراسية فيتأكد لديهم الانتماء للجماعة والتعرف على حقوقهم وواجباتهم.
- تنمية الاتجاهات الديمقراطية الحقيقية وذلك من خلال اتحاد الطلاب والالتزام بمبادئه، كما أن مشاركة الطلاب في اختيار موضوعات النشاط يكسبهم مقومات المواطنة بكافة أبعادها.
- تعويد الطلاب على التسامح والوسطية والحوار البناء وتقبل الآخرين والآراء المخالفة.

- تنمية روح التعاون والترابط بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وكذلك المشرفين الإداريين والفنيين على الأنشطة الطلابية وأيضاً بين الطلاب وأفراد المجتمع المحلي والوطني وعلى المستوى العالمي بين المجتمعات المختلفة.
- تنمية الوعي في الحفاظ على الملكية العامة وضبط السلوك، حيث تقيه من التعصب والتطرف والعنف.
- تنمية الوعي السياسي والاقتصادي من خلال الترشيح للاتحاد الطلابي والتصويت والمشاركة في مشروعات خدمة البيئة وغيرها.
- التعرف على المشكلات التي تواجه المجتمع والأمة العربية والعالم التي لها تأثير على الوطن، وتقوية الحساسية الاجتماعية نحو المشكلات الأساسية وتدعيم الثقة في النظم السياسية النظامية وهو جوهر المواطنة العالمية.
- مساعدة الطلاب على الكشف عن استعداداتهم وقدراتهم وتنمية مهاراتهم المختلفة وذلك من خلال مشاركتهم في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم للأنشطة الطلابية.
- تنمية ثقافة المواطنة بكافة أبعادها من خلال احترام الآخر وفهم الشعوب وتحمل المسئولية وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو السلام والتفاهم الدولي.
- تنمية الشعور بالانتماء والوعي الوطني والقومي والعالمي لدى الطلاب ومساعدتهم على التزود بالمعرفة والمهارات والاتجاهات الإنسانية في شتى مجالاتها.

وبناء على ما سبق، تعد قضية" المواطنة" العالمية من القضايا التي باتت تفرض نفسها وبقوة في الوقت الحاضر، وفي كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية – وإن بدرجات تفاوته – بفعل عشرات التغيرات والتطورات ذات التأثير العميق في المواطنة العالمية: مفهوماً، وتطبيقاً، وبعد أن تناول الفصل الحالي التعرف على دور الجامعة في تنمية المواطنة العالمية في الأدبيات التربوية المعاصرة، وذلك من خلال عرض: مفهوم التربية على المواطنة العالمية كأحد تداعيات العولمة، والتربية على المواطنة العالمية وعلاقتها بأشكال التربية السياسية الأخرى، ودواعي وأهمية التوجه إلى التربية على المواطنة العالمية وأهميتها، وأهداف التربية على المواطنة العالمية والعوامل المساهمة في

إنجاحها، والمداخل الايدلوجية المتنافسة في التربية على المواطنة العالمية، ثم التطرق إلى دور الجامعات في التربية على المواطنة المتمثل في أدوار: القيادة والإدارة الجامعية، البرامج والمناهج وطرق التدريس، الهيئة التدريسية، الأنشطة الطلابية، البرامج والدورات التدريبية، يتضح أهمية دور الجامعة في تنمية المواطنة العالمية، وهذا يتطلب تعزيز هذا الدور لإعداد مواطنين عالميين.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

١- أحمد الأمين علي (٢٠١٣). دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسئولية البيئية لدى طلاب الجامعة. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ١(٣)، ٢٩٧-٣١٢.

٢- إيمان جمعة عبد الوهاب (٢٠١٨). رؤية بنائية مقترحة لتوطين المقاهيم الوافدة في الفكر التربوي على ضوء مدخل إعادة بناء المفاهيم: مفوم المواطنة العالمية نموذجاً. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٢٩(١١٦)، ٩٢-١٨٦.

٣- إيمان سالم بارعيده، ومها سعيد الحربي (٢٠١٩). تصور مقترح لتضمين أبعاد المواطنة العالمية في محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الثاني المتوسط بالمملكة العربية السعودية. **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، ٨(٧)، ١٠٣- ١١٩.

٤- إيناس إبراهيم حويل (٢٠٠٩). الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة: دراسة تحليلة في ضوء بعض الخبرات العالمية. **المؤتمر الدولي السابع، التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة- الإتاحة- التعلم مدى الحياة**، معهد الدراسات التربوية، القاهرة.

٥- باسم فكري إبراهيم (٢٠١٧). ور الأنشطة الطلابية فى تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة : دراسة على طلاب الجامعة بمدينة الرياض. **مجلة الخدمة الاجتماعية**، ٣(٥٨)، ٤٢٢- ٤٦٠.

٦- بشار عبد الله السليم (٢٠١٤). تقويم طلبة الجامعات الأردنية لدور عضو هيئة التدريس في إكسابهم ثقافة الديمقراطية وقيم المواطنة العالمية. **مجلة الطفولة والتربية**، جامعة الإسكندرية، ٢(٢٠)، ٧١- ١٠٩.

٧- بوريان عليان (٢٠١٤). تحميل فكرة المواطنة البيئية في السياسات التشريعية: دراسة مقارنة. **مجلة القانون الدولي** والتنمية، (٣)، ١٠٠- ١٣٧.

٨- حسن شحاته (٢٠٠٨). نحو عالم أكثر عدلاً وسلاماً. **مؤتمر تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية**، ١٩- ٢٠ يوليو، (١)، ١٣٠- ١٤٢، سلطنة عمان: المنار للطباعة والنشر.

٩- حنان عبد الحليم رزق (٢٠١١). الأنشطة الطلابية وتنمية قيم الانتماء لدى طلاب جامعة المنصورة في ضوء متغيرات القرن الحادي زالعشرين. مستقبل التربية العربية، ١٨(٦٨)، ٩- ١١٢.

١٠- داليا الجيزاوي (٢٠١٧). المواطنة العالمية وآفاقها المستقبلية في الموطن العربي، **محلة الطفولة والتنمية**، ٨(٢٩)، ١٥٧- ١٦٥.

١١- ريم رياض العميان (٢٠١٨). دور الجامعة الهاشمية في تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلبتها. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الهاشمية، كلية الدراسات العليا

١٢- زيد سليمان العدوان، فضية محمود مصطفى (٢٠١٥). أثر برنامج تدريبي في تنمية المواطنة العالمية لدى معلمي التاريخ في الأردن. **مجلة دراسات في العلوم التربوية**، ٤٢(١)، ١٢٧- ١٣٨.

١٣- زينب الزيود (٢٠١١). مفهومات المواطنة في كتب التربية القومية الاشتراكية للمرحلة الثانوية في سورية : دراسة تحليلية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، ٩(٤)، ٢٠٦- ٢٣٠.

١٤- سعيد الصديقي (٢٠٠٦). الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة. **مجلة المستقبل العربي**، ٢٩(٣٣٢)، ١٢٠- ١٣٢.

١٥- سيف ناصر المعمري (٢٠١٠). منهج تربوي عماني لبناء وعي بالمواطنة العالمية. **مجلة رسالة التربية**، ٢٩، ٨٠- ٨٣.

١٦- صابر عوض حيدوري (٢٠١٠). تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلبة المرحلة الجامعية. **شؤون اجتماعية**، ٢٩(١١٦)، ٧٧- ١١٠.

١٧- عائشة سيف الأحمدي (٢٠١٢). مستوى الوعي بقضايا التربية على المواطنة العالمية لدى طلبة كليات التربية بالجامعات السعودية. **رسالة الخليج العربي**، ٣٣(١٢٤)، ٢٠١- ٢٥٨.

١٨- عبد الحميد صبري جاب الله (٢٠٠٥). تطوير التربية للمواطنة في العالم العربي في ضوء الاتجاهات العالمية. **مجلة التربية**، قطر، ٣٤(١٥٢)، ١٥٦- ١٧١.

١٩- عبد الغني عبود (محرر) (٢٠٠١). الإدارة الجامعية في الوطن العربي. القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

٢٠- عبد الفتاح جودة السيد، وطلعت حسين إسماعيل (٢٠١٠). دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمته التحديات العالمية المعاصرة: التعديلات الدستورية للعام ٢٠٠٧ نموذجاً. **دراسات تربوية ونفسية**، جامعة الزقازيق، (٦٦)، ١- ١٣٦.

٢١- عصام توفيق (٢٠٠٢). دور الأنشطة التربوية في مواجهة المشكلات السلوكية لطلاب المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية. مستقبل **التربية العربية**، ٨(٢٥)، ٢٥١- ٢٩٤.

٢٢- عماد عبد اللطيف محمود (٢٠١٩). دور الجامعة في تعزيز المواطنة العالمية لطلابها في ضوء متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، (٦٢)، ٢٤٧- ٣٦١.

٢٣- فاضل غازي هزايمة (٢٠١١). دور إدارات الجامعات الأردنية في تفعيل البحث العلمي ومقترحات التطوير. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، ١٥(٢)، ١٦٨- ١٩٨.

٢٤- فريحة نمر (٢٠٠٧). **التربية المواطنية في فكر السلطان قابوس**. بيروت: دار الإبداع.

٢٥- لمياء إبراهيم المسلماني (٢٠١٩). تعزيز التربية من أجل المواطنة العالمية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: تصور مقترح. **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، (٥٩)، ٧٣٥- ٨١٢.

٢٦- محمد بوبكري (٢٠٠٣). **قضايا تربوية. الدار البيضاء:** دار الثقافة للنشر والتوزيع..

٢٧- محمد صبري الحوت، وناهد شاذلي (٢٠٠٧). **التعليم والتنمية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٨- محمد عزت المصري (٢٠١٤). التخطيط لتفعيل دور الأنشطة الطلابية في تربية الشباب الجامعي على المواطنة الصالحة. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، ٨(١٦)، ٣١٥١- ٣٢٦٢.

٢٩- مصطفى عبد الحميد عناني (٢٠٠٨). تفعيل دور الأنشطة الطلابية بكليات التربية في تنمية قيم المواطنة العالمية: دراسة حالة بجامعة قناة السويس. **مجلة التربية المعاصرة**، ٧٩(٢٥)، ٥٩- ١٣٣.

٣٠- مصطفى محمود أحمد (٢٠٠٨). دور الأنشطة الطلابية في تدعيم قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعي: دراسة مطبقة على الطلاب المشاركين في الأنشطة الطلابية بالمعهد. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، ٤(٢٥)، ١٨٧١- ١٩٦٣.

٣١- نسرين عبد الحفيظ العفيشات، محمد سليم الزبون (٢٠١٩). دور الجامعات الأردنية في إعداد طلبتها على المواطنة العالمية من خلال التعلم القائم

على التشارك والعيش مع الآخرين. **دراسات- العلوم التربوية،** ٢٦(ملحق)، ٣٠٧- ٣٢٠.

٣٢- نهلة سيد أبو عليوه (٢٠١٧). أفكار حول المواطنة العالمية (الكوكبية). **مجلة الطفولة والتنمية.** ٨(٢٩)، ١٠٧- ١٢١.

٣٣- ثانيًا : المراجع الاجنبية :

34- Ahmad, R. (2013). Global Citizen in the Twenty First Century: Challenges and Opportunities in the Post 9/11 Era. **International Affairs and Global Strategy,** (16), 42- 45.

35- Aktaş F, Pitts K, Richards, JC, Silova I (2017). Institutionalizing global citizenship: A critical analysis of higher education programs and curricula. **Journal of Studies in International Education,** 21,65-80.

36- Arnot, M. (2006). Freedom's children: A gender perspective on the education of the learner-citizen. **International review of education**, 52, 67-87.

37- Bauder, H. (2008). Citizenship as capital: The distinction of migrant labor. **Alternatives**, 33(3), 315-332.

38- Beck, U. (2000) **What is globalization**, Cambridge: Polity.

39- Boni , A. & Calabuig, C. (2015). Education for global citizenship at universities. Potentialities of formal and informal learning spaces to foster cosmopolitanism**. Journal of Studies in International Education**, 1-17.

40- Carter, A. (2001). **The political theory of global citizenship.** London: Routledge.

41- Caruana, V. (2014). Re-thinking global citizenship in higher education: From cosmopolitanism and international mobility to cosmopolitanism, resilience and resilient thinking. **Higher Education Quarterly**, 68, 85-104.

42- Cogan, J. (1997). **Multidimensional citizenship: Education policy for the twenty-first century**. Tokyo: Sasakawa Peace Foundation

43- Cuperus, R. (2009). **De Wereldburger bestaat niet - waarom de opstand der elites de samenleving ondermijnt.** Amsterdam: Bert Bakker.

44- Cuperus, R. (2010). The Populist Revolt against Pseudo-Cosmopolitism**. Conference paper;** Groningen: Forum Institute for Multicultural Affairs.

45- Davies L (2006). Global citizenship: abstraction or framework for action?, **Educ**. **Rev**., 58(1)5-25,

46- Davies, I. & Reid, A. (2005). Globalising citizenship education? A critique of "global" education and "citizenship" education. **British Journal of Educational Studies**, 53(1): 66-89.

47- Dill, J. (2013). **The longings and limits og global citizenship education: The moral pedagogy of schooling in cosmopolitan age.** New York: Routledge.

48- Dower, N. (2002). **Global Citizenship: Yes or No?, in Dower N & Williams J (eds.): Global Citizenship – a Critical Reader.** Edinburgh: Edinburgh University Press

49- **education and dialogue**. New York: Peter Lang

50- Fricke, H.., Gathercole, C. &Skinner, A. (2015): **Monitoring Education for Global Citizenship: A Contribution to Debate.** Brussels: DEEEP.

51- Gaventa, J. & Tandon, R. (eds) (2010): **Globalizing Citizens**. London & New York: Zed Books

52- Held, D. (1999). **The transformation of political community: Rethinking democracy in the context of globalization. In I. Shapiro & C. Cordon (Eds.), Democracy's edges (PP** 53-88), Cambridge: Cambridge University Press.

53- Hovland, K. (2005). Shared futures: Global learning and social responsibility. **Diversity Digest**, 8(3),16-17.

54- Jarrar, A. (2012). **Global citizenship education in Jordanian Universities**. SciVerse ScienceDIRECT.http://dx.doi.org/10 .1016/j.sbspro.2012.06.924.

55- Johnson, L. (2010). Towards a Framework for Global Citizenship Education. Presented at **Education and Citizenship in a Globalizing World. University of London,** Institute of Education. 19th - 20th November.

56- Kopish, M. (2017). Global Citizenship Education and the Development of Globally Competent Teacher Candidates. **Journal of International Social Studies**, 6(2),. 20-59.

57- Krutka, D. & Carano, K. (2016). Videoconferencing for Global Citizenship Education: Wise Practices for Social Studies Educators. **Journal of Social Studies Education Research**, 7(2), 109-136,

58- Learning and Teaching Scotland (2011). **Developing Global Citizens within curriculum for excellence.** Scotland: Learning and Teaching Scotland, Available at: https://issuu.com/ltscotland/docs/dgc_resourceGoo gle Scholar.

59- Marginson, S. (2011). Higher education and the public good. **Higher Education Quarterly**, 65,4, 411-433.

60- Nussbaum, M. (2006) Education and Democratic Citizenship: capabilities and quality education, **Journal of Human Development**, 7(3), 385-395.

61- Ong, A. (2006). **Neoliberalism as exception. Mutations in citizenship and sovereignty.** Durham: Duke University Press.

62- Osiadacz, E. (2018). Global Citizenship. **Brock Education Journal**, 27(2), 44- 47.

63- Osler, A. (2011). Teacher interpretations of citizenship education: National identity, cosmopolitan ideals, and political realities. **Journal of Curriculum Studies**, 43(1), 1-24.

64- Oxley, L. & Morris, P. (2013). Global Citizenship: A typology for distinguishing its multiple conceptions. **British Journal of Education Studies,** 61, 301- 325.

65- Pasha, A. (2015). Global citizenship in Pakistan. **International Journal of** Development **Education and Global** Learning 7 (1), 33- 52.

66- Rathburn, M. & Lexier, R. (2016). Global Citizenship in Canadian Universities: A New Framework. **Journal of Global Citizenship & Equity Education**, 5(1), 1- 26.

67- Sampaio, P. (2004). **Globalização: Império e reversão neocolonial. Latinoamericana Mundial 2005.** Sao Paulo: Edicões Loyola.

68- Shultz, L. (2007). Educating for Global Citizenship: Conflicting Agendas and Understandings in Alberta .J**ournal of Educational Research,** 53(3), 248-258.

69- Sperandio, J., Grudzinski-Hall, M., & Stewart-Gambino, H. (2010). Developing an undergraduate global citizenship program: Challenges of definition and assessment. **International Journal of Teaching and Learning in Higher Education**, 22, 12-22.

70- Stromquist, N. (2009). Theorizing global citizenship: Discourses, challenges, and implications for education. **Interamerican Journal of Education for Democracy***, 2 (1)*, 6-29.

71- Tam, H. (2001). The community roots of citizenship. In B. Crick (Ed.), **Citizen: Towards a citizenship culture**. (PP123-131.), Oxford: Blackwell Publishers.

72- Temel, C. (2016). A study of global citizenship levels of Turkish university students according to different variables

(youth camp leaders sample). **Educational Research and Reviews**, 11(17), 1689- 1695.

73- Tsegay, S. (2016). The role of higher education in nurturing global citizenship in Eritrea. **Revista Española de Educación Comparada**, 28 (2016), 183-2011.

74- UNESCO (2013). Global **citizenship education: An emerging perspective outcomes document of the technical consolation on global citizenship education**. Paris: Author**.** .

75- UNESCO (2015). **Global citizenship education**: **Topics and learning objectives**. Accessed June 3, 2020, at http://www.unesco. org/new /en/global-citizenship-education.

76- Young, I. (2000). **Inclusion and democracy**. New York: Oxford University Press.

77- Zemach-Bersin, T. (2012). Entitled to the world: The rhetoric of U.S. global citizenship education and study abroad. In V. Andreotti & L. M. Souza (Eds.), **Postcolonial perspectives on global citizenship education** (pp. 87-104). New York, NY: Routledge.